السياسة الخارجية الروسية حيال الخليج العربي لمرحلة ما بعد عام 2001

أ.م.د.عمار حميد ياسين(*)

الملخص

واجهت السياسة الخارجية الروسية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة معضلات في ظل المعطيات الدولية والإقليمية المتمثلة بتفكك الاتحاد السوفيتي، وتشكل نسق النظام الدولي الجديد الأحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا فقد انقسمت دائرة صنع القرار السياسي الخارجي الروسي حول طبيعة السياسة الخارجية الواجب إتباعها والتي من المفترض إن تحقق الأهداف الروسية، لاسيما إن أهداف السياسة الخارجية الروسية قد تحددت ضمن اطر محاولة استعادة المكانة والدور الريادي، فضلاً عن إرساء بعض التغيرات الجوهرية بحيث تتناسق مع الوضع الدولي الجديد لمرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول العام 2001، ولذا فقد اعتمدت روسيا الاتحادية في نطاق سياستها الخارجية على دوائر متعددة بما يضمن إمكانية تحقيق استقرارها السياسي– الاقتصادي، إذ إن كل دائرة من هذه الدوائر تسعى إلى تحقيق أهدافها التي تصب في جانب تحقيق الهدف الأساس وهو تعزيز الإستراتيجية الشاملة لروسيا الاتحادية. ومن هنا فقد اتسمت منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة في النسق السياسي الخارجي الروسي، لاسيما بعد الانسحاب البريطاني من شرق السويس، وتعزز ذلك الإدراك الروسي بعد الحرب الأمريكية على أفغانستان العام 2001 إذ خسرت روسيا رهانا جديداً(الرهان الأفغاني) وانتفت بذلك القدرة على جعل أفغانستان ساحة نفوذ سياسي– اقتصادي لروسيا بعد أن خسروها بالمعنى الاستراتيجي قبل أكثر من عقدين من الزمان هذا من جانب، ومن جانب آخر بعد مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق العام 2003، نرى إن الروس فقدوا ما تبقى من رهاناتهم في منطقة الخليج العربي (الرهان العراقي)، ولذا نرى انه مابين

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

معطيات أسيا الوسطى، وأوربا الشرقية، وأفغانستان، ومروراً بالعراق أصبح الروس بحاجة إلى المراهنة على النظام الخليجي (دول مجلس التعاون الخليجي وإيران). واتساقاً مع ذلك أصبحت منطقة الخليج العربي تمثل بعدا حيوياً للإستراتيجية الروسية والتنسيق في مجال تخطيط سياسات الطاقة مع روسيا، لاسيما إذا علمنا إن هناك ثلاثة عناصر رئيسة لفهم انساق السياسة الخارجية الروسية في منطقة الخليج العربي، وهي: ضمان وحدة الأراضي الروسية، والعنصر الثاني، هو المصلحة الاقتصادية، فقد أعلن رئيس الوزراء الروسي السابق أيفانوف العام 2008، إن روسيا لم تعد تصدر الايدولوجيا بل ترغب في تصدير الأعمال، إبرام العقود التي تشمل مجالات عديدة مثل تجارة السلاح، الطاقة، الاستثمارات، أما العنصر الثالث، هو انتهاء المواجهة الإيديولوجية إلى غير رجعة، وهو ما يسمح لروسيا بممارسة سياسة براغماتية بحسب طبيعة الظروف، ولذا نستطيع هنا أن نؤشر عاملين أساسيين يؤثران في طبيعة العلاقات الروسية– الخليجية ويوجهانها إلى انساق أكثر واقعية وعقلانية، الأول طبيعة المصالح الروسية وتقدير الرد الأمريكي ومدى قدرة روسيا على التعامل مع هذا الرد وإمكاناتها في تعطيل مفاعيله، والآخر، تطور حركة التنافس في المنطقة الخليجية وطبيعة التحول في الموقف السياسي الخارجي الروسي وإمكانية توظيفها لمصلحة أمن المنطقة دون دفع روسيا لتسديد أكلاف سياسية مجانية.

أذن روسيا معنية باستقرار منطقة الخليج العربي للعديد من الاعتبارات منها، التطلع الروسي للإفادة من الأسواق الخليجية الواعدة، الاستثمارات الخليجية، وتسويق التكنولوجيا الروسية في المجالات المختلفة، مما يشكل عاملاً أساسيا في صياغة نسق لتوجهات سياسة خارجية روسية حيال منظومة الأمن الخليجي، ولذا فقد انطلقت فرضية الدراسة من فكرة مفادها: إن التحولات الجديدة في انساق السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الخليج العربي أثرت فيها جملة من المتغيرات الدولية والإقليمية، وهذا التغير في توجهات السياسة الروسية والجدل الذي طالها، أثارت تساؤلات حول حقيقة وواقعية الدور الذي يمكن أن تلعبه روسيا في منطقة الخليج العربي، وأهدافها من هذا التغير، لاسيما إذا علمنا إن روسيا تعد فاعلاً أساسيا في النظام الدولي وقدراتها تؤهلها للعب دور مستقبلي أوسع نطاقاً على الصعيدين الإقليمي والدولي، لاسيما في مجال الشراكة

الاقتصادية– التقنية التي تعد المحك الأساسي في ترتيب الدول وتحديد موضعها في النظام الدولي، لاسيما أنها تتوفر لديها مجموعة من عوامل القدرة التي تؤهلها للقيام بهذا الدور في منطقة الخليج العربي هذا من جانب، ومن جانب آخر، تعد روسيا قلب اوراسيا وجناحاها وتنطبق عليها معطيات النظرية الجيوستراتيجية، إذ تشكل محور قلب العالم، وتقترب من قوسين(قوس إمدادات الطاقة، وقوس الأزمات) في آن واحد، فضلاً عن الإرث السياسي– الاستراتيجي المتحقق لروسيا الاتحادية نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي، كل ذلك سيجعل من روسيا الاتحادية إحدى الفاعلين الرئيسيين إقليميا ودولياً.

المقدمة

تعد توجهات السياسة الخارجية الروسية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة من أهم المعضلات التي واجهتها في ظل المعطيات الدولية والإقليمية المتمثلة بتفكك الاتحاد السوفيتي، وتشكل نسق النظام الدولي الجديد الأحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا فقد انقسمت دائرة صنع القرار السياسي الخارجي الروسي حول طبيعة السياسة الخارجية الواجب إتباعها والتي من المفترض إن تحقق الأهداف الروسية، لاسيما إن أهداف السياسة الخارجية الروسية قد تحددت ضمن اطر محاولة استعادة المكانة والدور الريادي، فضلاً عن إرساء بعض التغيرات الجوهرية بحيث تتناسق مع الوضع الدولي الجديد لمرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول العام 2001، ولذا فقد اعتمدت روسيا الاتحادية في نطاق سياستها الخارجية على دوائر متعددة بما يضمن إمكانية تحقيق استقرارها السياسي– الاقتصادي، إذ إن كل دائرة من هذه الدوائر تسعى إلى تحقيق أهدافها التي تصب في جانب تحقيق الهدف الأساس ألا وهو تعزيز الإستراتيجية الشاملة لروسيا الاتحادية.

ومن هنا فقد اتسمت منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة في النسق السياسي الخارجي الروسي، لاسيما بعد الانسحاب البريطاني من شرق السويس، ولكن مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ازدادت روسيا بعداً عن منطقة الخليج العربي، وانعكس المتغير الروسي بتداعيات واضحة على معادلة الأمن الأسيوي، إذ خسرت روسيا كثيرا من

رهاناتها في جبهتها الجنوبية في أسيا الوسطى والقوقاز التي كانت بالأمس بوابة عبورهم إلى قلب القارة الأسيوية وجنوبها، وبعد الحرب الأمريكية على أفغانستان العام 2001 خسرت روسيا رهانا جديداً(الرهان الأفغاني) وانتفت بذلك القدرة على جعل أفغانستان ساحة نفوذ سياسي– اقتصادي لروسيا بعد أن خسروها بالمعنى الاستراتيجي قبل أكثر من عقدين من الزمان هذا من جانب، ومن جانب آخر بعد مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق العام 2003، نرى ان الروس فقدوا ما تبقى من رهاناتهم في منطقة الخليج العربي (الرهان العراقي)، ولذا نرى انه مابين معطيات أسيا الوسطى، وأوربا الشرقية، وأفغانستان، ومروراً بالعراق أصبح الروس بحاجة إلى المراهنة على النظام الخليجي دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وهنا نصل إلى إحدى خلفيات مساعي الاقتراب الروسي الراهن من دول منطقة الخليج العربي، إذ إن نقطة الانطلاق في الاهتمام الروسي حيال دول الخليج العربي بعد أحداث 11 أيلول 2001، وتوتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم العربي والإسلامي، بسبب الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول منطقة الخليج العربي فيما يتعلق بغض النظر عن الإرهاب والتطرف الديني وظهور النزعات المعادية للعرب والمسلمين داخل الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي رفضته دول الخليج العربي وأيدتها في موقفها روسيا الاتحادية، مما أسهم في إنتاج رؤية روسية –خليجية مشتركة مفادها: رفض روسيا ودول الخليج العربي تولي دولة معينة بمفردها مهمة مكافحة الإرهاب على المستوى العالمي.

واتساقاً مع ذلك أصبحت منطقة الخليج العربي تمثل بعدا حيوياً للإستراتيجية الروسية حيث إمدادات الطاقة والتنسيق في مجال تخطيط سياسات الطاقة مع روسيا، لاسيما إذا علمنا إن هناك ثلاثة عناصر رئيسة لفهم انساق السياسة الخارجية الروسية في منطقة الخليج العربي، وهي: ضمان وحدة الأراضي الروسية، والعنصر الثاني، هو المصلحة الاقتصادية، فقد أعلن رئيس الوزراء الروسي السابق أيفانوف العام 2008، إن روسيا لم تعد تصدر الايدولوجيا بل ترغب في تصدير الأعمال، إبرام العقود التي تشمل مجالات عديدة مثل تجارة السلاح، الطاقة، الاستثمارات، أما العنصر الثالث، هو انتهاء المواجهة الإيديولوجية إلى غير رجعة، وهو ما يسمح لروسيا بممارسة سياسة براغماتية بحسب طبيعة

الظروف، ولذا نستطيع هنا أن نؤشر عاملين أساسيين يؤثران في طبيعة العلاقات الروسية– الخليجية ويوجهانها إلى انساق أكثر واقعية وعقلانية، الأول طبيعة المصالح الروسية وتقدير الرد الأمريكي ومدى قدرة روسيا على التعامل مع هذا الرد وإمكاناتها في تعطيل مفاعيله، والآخر، تطور حركة التنافس في المنطقة الخليجية وطبيعة التحول في الموقف السياسي الخارجي الروسي وإمكانية توظيفها لمصلحة أمن المنطقة دون دفع روسيا لتسديد أكلاف سياسية مجانية.

أذن روسيا معنية باستقرار منطقة الخليج العربي للعديد من الاعتبارات منها، التطلع الروسي للإفادة من الأسواق الخليجية الواعدة، الاستثمارات الخليجية، وتسويق التكنولوجيا الروسية في المجالات المختلفة، مما يشكل عاملاً أساسيا في صياغة نسق لتوجهات سياسة خارجية روسية حيال منظومة الأمن الخليجي، انطلاقا من تصور مفاده: إن روسيا تسعى إلى وجود نظام إقليمي مستقر قرب تخومها الجغرافية، لاسيما إن إعادة تأكيد مصلحتها الوطنية في إيجاد النظام الإقليمي الخليجي المستقر أصبحت أكثر إلحاحا من اجل مواجهة التحديات الخارجية، لاسيما بعد أحداث 11 أيلول العام 2001. وفي ضوء ذلك فان السعي الروسي تجاه منطقة الخليج العربي يقوم بالدرجة الأساس على معيار المصلحة، فروسيا بحاجة إلى رأس المال الخليجي أكثر من حاجتها إلى افتعال مواجهات مع أي طرف، فمحاولة إيجاد توازن مع كل الأطراف في المنطقة الخليجية، واثبات دورها كدولة يعتمد عليها من قبل دول الخليج العربي، ولذا فأن روسيا في إطار توجهاتها السياسية الخارجية تهدف إلى عدم تجاهل قطبي المعادلة في ميزان القوى على المستوى الإقليمي(السعودية وإيران) من اجل بناء نسق سياسة خارجية ذات مغزى قادرة على استيعاب الأنساق المتباينة في منطقة الخليج العربي.

وقد استندت الدراسة على فرضية مفادها: إن التحولات الجديدة في أنساق السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الخليج العربي أثرت فيها جملة من المتغيرات الدولية والإقليمية، وهذا التغير في توجهات السياسة الروسية والجدل الذي طالها، أثارت تساؤلات حول حقيقة وواقعية الدور الذي يمكن أن تلعبه روسيا في منطقة الخليج العربي، وأهدافها من هذا التغير، لاسيما إذا علمنا إن روسيا تعد فاعلاً أساسيا في النظام

الدولي وقدراتها تؤهلها للعب دور مستقبلي أوسع نطاقاً على الصعيدين الإقليمي والدولي، لاسيما في مجال الشراكة الاقتصادية– التقنية التي تعد المحك الأساسي في ترتيب الدول وتحديد موضعها في النظام الدولي، لاسيما أنها تتوفر لديها مجموعة من عوامل القدرة التي تؤهلها للقيام بهذا الدور في منطقة الخليج العربي هذا من جانب، ومن جانب آخر، تعد روسيا قلب اوراسيا وجناحاها وتنطبق عليها معطيات النظرية الجيوستراتيجية، إذ تشكل محور قلب العالم، وتقترب من قوسين(قوس إمدادات الطاقة، وقوس الأزمات) في آن واحد، فضلاً عن الإرث السياسي– الاستراتيجي المتحقق لروسيا الاتحادية نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي، كل ذلك سيجعل من روسيا الاتحادية إحدى الفاعلين الرئيسيين إقليميا ودولياً. وللبرهنة على فرضية الدراسة ، حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1–ما طبيعة السياسية الروسية حيال منطقة الخليج العربي؟

2–ما ابرز أولويات السياسة الخارجية الروسية الجديدة؟

3– دوافع السياسة الخارجية الروسية تجاه الخليج العربي؟

4–ما الملامح الرئيسة للسياسة الخارجية الروسية تجاه ابرز القضايا في منطقة الخليج العربي؟

5– كيف كان طبيعة السلوك السياسي الخارجي الروسي حيال إيران؟

6–الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي وأثره على مدركات التوجه السياسي الروسي؟

7– وما طبيعة الإدراك الروسي لأمن الخليج العربي؟

8– ما أبعاد التحول في التوجهات السياسية الروسية نحو مزيد من البراغماتية؟

وفي ضوء الاسئلة التي تم طرحها في فرضية البحث فقد تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، فقد تناول المبحث الأول: طبيعة السياسة الروسية الخارجية حيال منطقة الخليج العربي وكرس الثاني لمناقشة دوافع وأهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه الخليج العربي، إما المبحث الثالث والأخير فقد أنتظم تحت عنوان الملامح الرئيسة للسياسة الخارجية الروسية تجاه ابرز القضايا في منطقة الخليج العربي.

المحور الأول: طبيعة السياسة الخارجية الروسية حيال منطقة الخليج العربي

أولاً: بدايات تطور السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الخليج العربي

يعود اهتمام روسيا بمنطقة الخليج العربي إلى أيام القياصرة، وبالتحديد إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين حاول الروس الاندفاع نحو الشرق عامة والخليج العربي خاصة، وهذا الاندفاع كان محكوماً بوصية بطرس الأكبر والتي جاء فيها: " توغلوا حتى تبلغوا سواحل الخليج فتعيدوا الحياة إلى الخليج العربي في الإستراتيجية الروسية". إن توجهات روسيا القيصرية نحو المياه (الدافئة) معروفة تاريخياً وهي نفسها كانت تشكل العامل المحرك الأساسي لسياستها نحو الخليج العربي الذي كانت تريد الوصول إليه عبر الأراضي الفارسية بشكل خاص[1].

إذا أردنا استطلاع تاريخ العلاقات الروسية– العربية سنجدها قد ازدادت باطراد, ففي العهد القيصري لم تستطع روسيا عبر ما أطلق عليه تسمية " المسألة الشرقية" النفاذ إلى المنطقة العربية بسبب العراقيل التي وضعتها القوى الاستعمارية فالمنطقة العربية ظلت تحت النفوذ العثماني لتنتقل إلى الاحتلال الغربي و بقيت المنطقة ضمن الأطماع الروسية في إطار إستراتيجية روسيا للوصول إلى المياه الدافئة ملتقى الطرق العالمية، انتقلت العلاقات الروسية فيما بعد إلى مرحلة التحريض و المساندة في إطار قضايا التحرر العربي في عهد المد الثوري إذ أقيمت علاقات تحالف ضد الاستعمار الغربي العدو المشترك للعرب و الروس على السواء استمرت حقبة الاستقطاب الدولي للعالم الثالث في ظل الحرب الباردة و كانت هذه الحقبة الذهبية في العلاقات الروسية– العربية لتتأثر بتفكك الاتحاد السوفييتي لاحقا[2]

يعود اهتمام روسيا بمنطقة الخليج العربي كما أشرنا إلى القرن التاسع عشر إذ نجحت بريطانيا في ترسيخ أقدامها بعد تنافس شديد مع القوى الأوروبية الآخرى، من خلال التسلح بعدد من المعاهدات السياسية والاقتصادية، لكن هذا لم يحل دون استمرار هذه المنافسة بين الدول الكبرى بهدف اقتسام النفوذ في الخليج عن طريق التدخل السياسي المباشر أو من خلال النشاط التبشيري والثقافي، إذ تمكنت الدبلوماسية الروسية من إقامة

شبكة من القنصليات في الخليج إذ افتتحت أول قنصلية لها في بغداد عام 1880، وبعد إغلاقها ردحاً من الزمن أعيد فتحهاعام1889 لتتحول إلى قنصلية عامة في عام 1901، ثم تبعتها قنصلية آخرى في البصرة فضلاً عن وكالات تجارية في بندر عباس ومسقط والمحمّرة، ومن هنا فان التنافس على النفوذ في منطقة الخليج العربي قد اتخذ منحنيات خطره بين بريطانيا وروسيا، لاسيما إن الأهداف الروسية كانت ترمي للوصول إلى ميناء تطل من خلاله على مياه الخليج العربي، وهو أمر كان يمثل احد ثوابت سياسة روسيا الخارجية الذي يتقاطع مع وجود الدولة العثمانية وفارس[3].

وعلى اثر تصاعد النشاط الدبلوماسي الروسي الذي اتضح عقب تولي (بيوتر بونا فيدين) مهام عمله قنصلا لبلاده في بغداد عام 1886 بعد مروره بالعديد من موانئ الخليج العربي ، وإعلانه حدوث تطور في عمل قنصليته وفقاً لما أوردته الوثائق الروسية[4]، وعلى الرغم من هذا النشاط المتزايد من جانب الروس فأنهم لم يفصحوا في بداية الأمر عن نواياهم الحقيقية ، فتظاهروا بالسعي لفتح أسواق للسلع الروسية ، غير أنهم سرعان ما أماطوا اللثام عن أغراضهم الحقيقية عندما اخذوا يناهضون النفوذ البريطاني ويعلنون رفضهم الاعتراف بالأفضلية البريطانية في منطقة الخليج العربي بعدها منطقة دولية[1]، ومن الضروري التذكير إن كرزون* نائب الملك في الهند قد تنبأ بالخطر الروسي على مصالح بريطانيا منذ ذلك الوقت، وصرح في كتابه المعنون (فارس والمسألة الفارسية) الذي نشره عام 1892 قائلاً: (بأن إنشاء ميناء روسي على الخليج العربي هو حلم الوطنيين المتحمسين من أهل الفولغا ولكن مثل هذا الميناء سيكون عنصر اضطراب في الخليج حتى في وقت السلم وسيفسد توازن القوى الذي وضعته بريطانيا بعد مجهود شاق"، وأضاف قائلا "إن إي وزير بريطاني يقبل التخلي لروسيا عن ميناء على ساحل الخليج خائن لبلاده"[2].

وفي السياق نفسه جذبت عمان اهتمام الروس بحكم موقعها في مدخل الخليج العربي، لكن القلق البريطاني استمر على وتيرة متصاعدة خلال تسعينيات القرن التاسع عشر ، وخاصة إن روسيا دخلت بتحالف مع فرنسا عام 1892، ولعل أهم الأمور التي ترتبت على ذلك التحالف في المنطقة هو المظاهرة الروسية – الفرنسية البحرية الكبرى التي

شهدتها المياه العمانية ، التي تعبر عن رغبة الحليفين بإضعاف الوجود البريطاني في عمان [3]، لاسيما في ضوء تصاعد النشاط الروسي في المنطقة عام 1898 والمتمثل بظهور مشروع كابنست المتضمن مد سكة حديد من سواحل البحر المتوسط إلى الخليج العربي وينتهي عند الكويت ، هو الذي حفز بريطانيا ودفعها إلى الإسراع في إعادة النظر بموقفها ولتتخذ إجراءات من شأنها مجابهة ما سمته بالخطر الروسي على الكويت، ومن ثم عقدها لاتفاقية سرية مع شيخ الكويت 1899 نصّت على عدم التنازل عن أي جزء من أراضي الكويت لجهة خارجية دون موافقة بريطانيا[4].

وعلى الرغم من ذلك استمرت بريطانيا في مناوئة النشاط الروسي* والحد من خطورته صوب المحمرة لمواجهة التقدم الروسي في فارس[5]، في ضوء معطيات السلوك السياسي الخارجي الروسي الهادف لإحكام سيطرته على مناطق تحتل أهمية جغرافية ومكانة تجارية لاتخاذها قواعد بحرية لسفنهم العاملة هناك، إذ إن المقيم البريطاني في أصفهان حذر حكومته من إن ذلك النشاط يخفي بين طياته التخطيط لاقتطاع بندر عباس من بريطانيا وتحويلها إلى قاعدة روسية، على اثر نشر صحيفة فيدوموستي مقالة في الثاني من شباط 1899 طالبت فيها الحكومة الروسية ضرورة فرض هيمنتها على ميناء بندر عباس وجعله قاعدة بحرية يمكن إن تسهم في تسهيل نقل البضائع الروسية إلى مدن الخليج العربي [1]، وترافقت هذه التطلعات مع جهود حثيثة من جانب روسيا للحصول على ميناء بحري من الإيرانيين ليكون عقدة مواصلات بين بوشهر وبندر عباس وهرمز وصولاً إلى خط حديد القوقاز عبر الأراضي الإيرانية[2].

وفي العام 1899 أشارت الصحف العثمانية الصادرة في القسطنطينية عن وجود مشاريع روسية تستهدف السيطرة على جزيرة قشم الواقعة في الخليج العربي، لاسيما إن بريطانيا أخذت تقدر اثر المنافسة الروسية على استمرار مصالحها في الخليج العربي منذ أن وضع فلاديمير كابنست رجل الإعمال مشروعاً عام 1898 لإنشاء خط سكة حديد يصل بين حوض البحر المتوسط والخليج العربي بعد حصوله على موافقة الدولة العثمانية لمشروعه[3]، وتزامن ذلك التطور مع جهود روسية حثيثة للحصول على ميناء في المنطقة، وهي ترمي من وراء نشاطها إلى ربط ذلك الميناء بخط حديدي يمتد من طهران إلى بوشهر

عن طريق أصفهان وشيراز، وقد اعترضت الصحف البريطانية على ذلك مؤكدة إن فكرة استخدام روسيا لخط حديدي يمر من هرات وبلوخستان ويصل إلى احد موانئ الخليج العربي يعني إن الروس يرومون جعل الأخير طريقاً بحرياً إلى الهند[4]. كما عملت روسيا من أجل إيجاد أسواق لمنتجاتها في الخليج لمنافسة الدول الأوروبية في هذا المجال (بريطانيا خاصة)، وتزامن هذا النشاط مع إرسال بعثات تجارية عدة علنية وسرية بدأت عام 1900 ببعثة لدراسة تطوير التجارة الروسية في المنطقة، وأسست في الوقت نفسه الشركة الروسية للملاحة والتجارة التي أسهمت بدور بارز في نقل السلع، (التمور خاصة)، ونقل المسافرين ما بين مرافئ الخليج ومرافئ الشام والبحر الأسود دون أن ينافسها أحد في هذا الدور، وتمّ تدشين الخط التجاري في آذار 1901. وعلى الرغم مما بذلته روسيا من نشاطات مكثفة في الخليج العربي فإنها لم تستطع التأثير على موقع بريطانيا، وإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة بسبب تفوق القوة البحرية البريطانية خاصة بعد هزيمة روسيا وتدمير أسطولها في الحرب أمام اليابان بين عامي1904 – 1905،لاسيما إن الدبلوماسية البريطانية قد حققت نجاحات مهمة في مواجهة التحالف الروسي–الفرنسي، وتوج هذا التحرك الدبلوماسي بالتسوية التي توصلت إليها بريطانيا عبر اتفاقية 1907حول أفغانستان وإيران، تم بموجبها تحويل إيران إلى منطقتي نفوذ روسية في الشمال وبريطانية في الجنوب، فضلاً عن منطقة محايدة في الوسط يقابل ذلك اعتراف من جانب روسيا بالخليج منطقة نفوذ بريطانية، وبموجب هذه الاتفاقية تخلت روسيا عن مشروعاتها ومخططاتها في منطقة الخليج العربي.

بعد نجاح ثورة عام 1917 انصبّ اهتمام القيادة الروسية خلال المرحلة الأولى من حكم ستالين على تعزيز السلطة في إطار الحزب والدولة، وتأكيد مبدأ الاشتراكية في بلد واحد، وعدم التعرض إلى السيطرة البريطانية في منطقة الخليج العربي، إذ بدأ الاهتمام الروسي في هذه المرحلة باتخاذ الصفة الرسمية عام 1924 مع افتتاح القنصلية السوفييتية في جدة، وبعدها الاعتراف بنجد والحجاز في 6 شباط 1926، وتبعها قيام الأمير فيصل بن عبد العزيز بزيارة الاتحاد السوفييتي عام 1932، ولكن بعد العام 1938 شهدت

العلاقات بين السعودية وروسيا تراجعاً كبيراً على المستويات كافة لاعتبارات سياسية وآخرى إيديولوجية.

كانت الكويت أسبق دول مجلس الخليج بعد السعودية في إقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتي وذلك عام 1963، والذي شهد أول تمثيل دبلوماسي بين الطرفين، أما باقي دول الخليج فلم ترتبط مع الاتحاد السوفييتي بأية علاقات سياسية.

ولذا فقد مثل الغزو السوفييتي لأفغانستان عام 1979 ذروة محاولات الاتحاد السوفيتي للوصول إلى المياه الدافئة، لكن القوات السوفييتية خرجت من أفغانستان دون تحقيق أي هدف، وبعد سقوط الشاه في إيران، فشل بريجنيف في إجراء تقارب سوفييتي– إيراني يحقق لروسيا حلمها بالوصول إلى المياه الدافئة، فالثورة التي أسقطت الشاه وأطلقت على الاتحاد السوفييتي الشيطان الأحمر الشمالي كانت ستفقد مبرر وجودها إن هي دخلت في تحالف مع الاتحاد السوفيتي على خلفية عدائها للولايات المتحدة الأمريكية.

دفعت الأحداث لاحقًا مثل الحرب العراقية الإيرانية، والقضية الفلسطينية، وسياسة الانفتاح التي أعلنها الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف في منتصف الثمانينات الأمور باتجاه إقامة شكل من الاتصالات الحسنة في جانبيها السياسي والاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي ودول مجلس التعاون الخليجي، وكان للموافقة السوفييتية على تأجير ثلاث ناقلات نفط للكويت في عام1987 أهمية خاصة، وذلك لأنها شكلت المشاركة السوفييتية الأولى في دور يتعلق بأمن الخليج، ولعل من ابرز التكتيكات التي استخدمها غورباتشوف لدفع مصالح بلاده مع الخليج إلى الأمام، عرض تعاون مع منظمة الدول المصدرة للنفط، وقد أبدى رغبته تلك من خلال الزيارات التي قام بها كل من وزير النفط الإيراني ووزير النفط السعودي ثم وزير الخارجية السعودي في نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي آذار1987، كما قام وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بزيارة الاتحاد السوفييتي كرئيس لوفد مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقبل ذلك استضافت السعودية لقاءً تمّ بين نائب وزير الخارجية السوفييتي والمقاتلين الأفغان عام 1988، كما قام مسؤول في وزارة الخارجية السوفييتية بزيارة السعودية في هذه الحقبة، وفي 17

أيلول1990 تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي والمملكة العربية السعودية، مهد لها حدوث متغيرات عدة على الساحة العالمية منها قرار الانسحاب السوفييتي من أفغانستان، والتطورات الداخلية السوفييتية وأحداث آب عام 1990 في منطقة الخليج العربي، والوضع الدولي.

وبعد ثلاث سنوات من انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية كان الاتحاد السوفييتي قد سقط بوصفه دولة، وعادت روسيا قريباً من حدودها التقليدية. وفي الوقت نفسه، أخذ العديد من حلفاء روسيا يتجهون نحو الغرب، وكانت الهند في طليعة هؤلاء. وهنا ازدادت روسيا بعداً عن الخليج العربي.

واتساقا مع ما تقدم فقد ظلت منطقة الخليج العربي محورا أساسيا من محاور الصراع والتنافس بين استراتيجيات القوى الدولية العظمى، ومجالا حيويا لتطبيقاتها الجيوبوليتيكية منذ بداية القرن الماضي، وكانت روسيا سواء في الحقبة القيصرية أو السوفييتية أو في مرحلتها الراهنة إحدى القوى الأساسية التي اهتمت بإيجاد نفوذ لها في المنطقة، بسبب عوامل عديدة: إستراتيجية، سياسية، واقتصادية، إذ يبرز لنا اهتمام روسيا الاتحادية بمنطقة الخليج من القرب الجغرافي، وحرصها على أن يكون لها مكاناً مميزاً في حفظ الأمن والاستقرار في الخليج العربي، ويرجع أيضاً إلى العامل المعنوي وهو التأكيد على أن روسيا مازالت تحتفظ بمكانتها على الساحة الدولية.

ثانياً: أولويات السياسة الخارجية الروسية الجديدة:

تعد توجهات السياسة الخارجية الروسية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة من أهم المعضلات التي واجهتها في ظل المعطيات الدولية والإقليمية المتمثلة بتفكك الاتحاد السوفيتي، وتشكل نسق النظام الدولي الجديد الأحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا فقد انقسمت دائرة صنع القرار السياسي الخارجي الروسي حول طبيعة السياسة الخارجية الواجب إتباعها والتي من المفترض إن تحقق الأهداف الروسية، والتي كان من أهمها الهدف الاقتصادي لخروج روسيا من مسارات الأزمة الاقتصادية، ولذا فقد تبلور اتجاهين أساسيين[1]:الأول: يرى ضرورة الاهتمام بالمشكلات الداخلية وتطبيق مبدأ

العزلة خلال المرحلة الانتقالية.الآخر: يرى إمكانية أتباع سياسة خارجية نشطة وفعالة والحفاظ على المكانة الدولية لروسيا كإحدى القوى الكبرى، إلا انه مع نهاية العام 1992 بدأت تظهر متغيرات جديدة حدت بروسيا إلى التفكير في توجه جديد لسياستها الخارجية، وهذه المتغيرات هي[2]:

1- معارضة أحزاب الوسط، فقد طالبت تلك الأحزاب بأتباع سياسة خارجية متوازنة تأخذ في اعتبارها مصالح روسيا في الشرق.

2- ظهور متغيرات جديدة في أسيا الوسطى دعت روسيا إلى إعادة التفكير في توجيه سياستها الخارجية، كبروز مؤشرات التنافس التركي- الإيراني في أسيا الوسطى، وتدفق الروس من جمهوريات أسيا الوسطى الإرهابية في المنطقة.

واتساقا مع ذلك فان الأوضاع الداخلية في روسيا انعكست على علاقاتها بالمحيط الخارجي، إذ تحددت أهداف السياسة الخارجية الروسية في محاولة استعادة المكانة والدور الريادي، فضلاً عن إرساء بعض التغيرات الجوهرية بحيث تتناسق مع الوضع الدولي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولاسيما بعد أحداث 11 أيلول العام 2001، ولذا فقد اعتمدت روسيا الاتحادية في نطاق سياستها الخارجية على دوائر متعددة بما يضمن تحقيق استقرارها السياسي والاقتصادي، إذ إن كل دائرة من هذه الدوائر تسعى إلى تحقيق أهدافها التي تصب في جانب تحقيق الهدف الأساس إلا وهو تعزيز الإستراتيجية الشاملة للدولة الروسية[3]، ومن هنا فان أهم ما يؤشر على هذه المرحلة هو سعي روسيا إلى الاندماج في أوربا الغربية، وهو الخيار الذي تبناه (اندريه كوزريف)، إلا إن تقييم هذه المرحلة يشير إلى نتائج غير ايجابية، وهذا ما أشار إليه(ألكسي بوشكوف) بقوله (لكي نفهم التطور الذي طرأ على السياسة الخارجية الروسية يجب أن نعود قليلاً إلى الوراء، ففي العام 1991 أردنا أن نحقق هدف الاندماج ضمن إطار المنظومة الغربية، وربما كان هذا التطلع ينطوي على أبعاد وهمية، وعلى إيه حال فان الغرب لم يرض بنا)[4].

وقد حدد (بريماكوف) أولويات السياسة الخارجية الروسية في 12/كانون الثاني 1996 ضمن أطار خيارات قائمة على ترتيب أولويات أكثر تنوعا لتعكس رؤية ذات

مديات شمولية وواقعية وفق منطلقات أساسية لمسارات التحرك الدبلوماسي الروسي، ولعل أبرزها:[5]

1- تأكيد التمسك بمبدأ الشراكة بين روسيا والغرب.

2- أهمية منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما المنطقة الخليجية لما تحويه من ثروات بترولية.

3- دعم التقارب مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

ولعل من ابرز العوامل أو الاعتبارات التي شكلت المحفزات الرئيسة ضمن انساق الحركة السياسية الخارجية الروسية الجديدة، والتي كانت السبب الرئيس في تشكل الإطار العام الذي حكم سياسة روسيا في عهد بوتين، وهذه العوامل هي:

1- إن سياسة روسيا الخارجية أصبحت تنطلق من قاعدة المصلحة لخدمة أهداف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني الداخلي لتعزيز مكانتها على الصعيد الدولي، وتندرج هنا عدة أمور تحظى بأولوية روسية وهي مد جسور العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع الشركاء القدامى والجدد فيما يطلق عليه(السياسة الخارجية المتعددة الاتجاهات).

2- إن روسيا ومنطقة الشرق الأوسط أصبحت في مجال جيوستراتيجي مشترك بعد تأسس الدول المستقلة في أسيا الوسطى والقوقاز، مما احدث قدرا كبيرا من التداخل الأمني- الاستراتيجي بين المنطقتين.

ولذا فان روسيا ماضية قدما في محاولة الارتقاء بدورها الإقليمي والعالمي وهي تتحرك خارجيا في ضوء ما عرف بمبدأ ميدفيدف الذي تضمن النقاط الخمسة الآتية[1]:

1- تعترف روسيا بأولوية المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تحدد العلاقات بين الشعوب المتحضرة.

2- ترى روسيا انه يجب أن يكون العالم متعدد الأقطاب فعالم أحادي القطبية غير مقبول، والهيمنة الأمريكية أمر لا يمكن السماح به.

3- لا تريد روسيا الدخول في إطار المواجهة مع إيه دولة، وليس عند روسيا نية لعزل نفسها.

4- ترى روسيا إن حماية أرواح مواطنيها وكرامتها هي أولوية للبلد لا نقاش فيها، ويجب إن تكون قرارات سياستها الخارجية قائمة على ذلك.

5- هناك أقاليم لروسيا فيها مصالح وامتيازات، وستولي روسيا اهتماما خاصا لعملها في هذه الأقاليم من خلال إقامة شبكة من العلاقات الايجابية معها.

ولذا فقد كان إعلان بوتين عن أهم ملامح السياسة الخارجية الروسية في 26 كانون الأول 2000، وتضمن ذلك الإعلان نقاط أساسية هي[2]:

1- تحقيق أهداف روسيا القومية والدفاع عنها.

2- السعي إلى علاقات متميزة وتعاون استراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفيتي القدماء والجدد، ولاسيما دول الخليج العربي.

3- التوصل إلى تسوية عادلة للمشكلات التي تواجه المنطقة من اجل تعزيز أسس السلام والاستقرار.

4- البراغماتية والتعاون مع دول الكومنولث المستقلة.

5- إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، والتأكيد على ضرورة استعادة روسيا لمكانتها المفقودة والحد من نزعة التفرد الأمريكي في قيادة العالم، وحسب رؤية بوتين لابد من وضع خطة إستراتيجية وعقلانية تؤدي إلى إحلال التعددية القطبية محل الأحادية القطبية.

وفي 12حزيران 2004 حدد بوتين منطلقات السياسة الخارجية الروسية في خمسة عناصر أساسية[3]:

1- يجب على السياسة الخارجية أن تصبح ووسيلة لتحديث البلد.

2- العلاقات مع الدول المستقلة حديثاً الواقعة على أراضي الاتحاد السوفيتي السابق تمثل أولوية بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية.

3- تبقى لعلاقات روسيا مع أوربا أولوية تقليدية، فليس هناك بدائل للتعامل مع الاتحاد الأوربي وحلف الناتو.

4- الحاجة إلى الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

5- البدء بالتعاون مع الدول الواقعة على الساحل الأسيوي من المحيط الهادي من اجل تطوير سيبريا.

وفي هذا الصدد تصف ليليا شيفتسوفا*، هذه السياسة بكونها متعددة الاتجاهات، وهي تعني تراجعاً عن اندماج روسيا في المجتمع الأوربي على المدى القريب، علاقة أكثر واقعية بين الطموحات والموارد المحدودة، مع عدم الرغبة في المواجهة مع الغرب، فضلاً عن محاولة لعب دور مهيمن لروسيا على أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، ولكن من خلال أساليب أكثر مرونة، إذ إن هذه السياسة بمثابة محاولة لإيجاد طريق ثالث في نسق العلاقات الدولية، لا يسعى إلى الاندماج مع الغرب، ولكنه في الوقت نفسه لا يسعى للمواجهة معه، وهذا بطبيعة الحال يؤكد لنا حقيقة مفادها: انه بعد تغلب روسيا على أزمة الهوية، سعت إلى تقديم نفسها كلاعب دولي مستقل عن الغرب، أي أنها محاولة للعب دور قوة عظمى تحت ظروف معاصرة جديدة[1].

ولذا فأن بوتين سعى إلى استعادة أمجاد روسيا القديمة، وتعزيز إمكانيات فرص وجودها على الساحة الدولية انطلاقاً من التحولات القائمة المؤدية إلى نشوء عالم متعدد الأقطاب، لقد تعاظم هذا الاتجاه في أنساق السياسة الخارجية الروسية في ضوء بروز عدة معطيات أساسية منها[2]:

1- قرارات الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بنشر منظومة الدرع الصاروخي في أوربا.
2- أنشاء قواعد عسكرية في أوربا الشرقية.
3- توسع الناتو شرقا باتجاه الجمهوريات السوفيتية السابقة التي تعدها روسيا مناطق مصالح حيوية بالنسبة إليها.
4- محاولات الاتحاد الأوربي تطوير مجالات التعاون المختلفة مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

ويرى بعض المحللين الأمريكيين إن ما أطلق عليه (عقيدة ميدفيدف) قد تطورت انطلاقاً من خطة بوتين التي وضعها منذ حقبة طويلة، وهو ما يؤكده ميدفيدف نفسه، ففي حديثة لإحدى المحطات الدنماركية أوضح قائلاً:(نحن مع بوتين نمثل قوة سياسية

واحدة، ونحن نتمسك بمنطلقات متقاربة حول تطور البلاد، واتساقا مع ذلك من الضروري إن يكون العالم متعدد الأقطاب، وان روسيا تريد إن تكون جزءا عضويا من العالم، وان تحتل المكان الذي تستحقه من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية بما يتناسب مع قدرة روسيا وتاريخها ودورها، فضلاً عن إن روسيا ترغب في إقامة علاقات قوية مع جميع الدول سواء أكانت كبيرة أو صغيرة)[3].

وفي السياق نفسه يقدم لنا (أوين ماثيوز) و(أنا نيمتسوفا) تحليلاً عن عقيدة ميدفيدف مفاده: إن عقيدة ميدفيدف هي بمنزلة خطة طموحة لإصلاح المجتمع الروسي واستعادة مكانة روسيا عالمياً، ومن منظور أوسع خطة لإعادة رسم البني التحتية الأمنية والمالية في العالم بحسب الشروط الروسية، ويرى ميدفيدف إن إحدى الطرق للقيام بذلك هي إن يجري على الأقل الاستبدال ببعض من التأثير الأمريكي في أوربا تأثيرا روسيا من خلال مزيج من التهديدات العسكرية وتوظيف احتياطيات الغاز الروسية الضخمة، أي إن ميدفيدف يريد أن يمنع الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا من التدخل في دول الخارج القريب، كما يريد إرساء التوازن في الدبلوماسية العالمية من خلال تعزيز منظمة شنغهاي التي تضم عددا من الدول الأسيوية فضلاً عن الصين وروسيا وتحويلها إلى كتلة شبيهة بحلف الناتو، وتحويل روسيا إلى مركز مالي عالمي، وإنشاء منظمة للدول المصدرة للغاز على غرار أوبك على أن تكون روسيا المنتجة الأكبر للغاز في العالم العضو القيادي فيها، وهنا يؤشر لنا الكاتبان ما قاله ميخائيل مارغيلوف*:(إن العالم الأحادي القطبية يحتضر وستظهر تشكيلات نفوذ جديدة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، إذ نرى البرازيل، الهند، الصين، والاتحاد الأوربي وروسيا)[1].

المحور الثاني: دوافع وأهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه الخليج العربي

على مدى عقود الحرب الباردة اتسمت منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة في النسق السياسي الخارجي الروسي، لاسيما بعد الانسحاب البريطاني من شرق السويس، ولكن مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ازدادت روسيا بعدا عن منطقة الخليج وانعكس المتغير الروسي بتداعيات واضحة على معادلة الأمن الأسيوي وخسرت روسيا كثيرا من رهاناتها في جبهتها الجنوبية في أسيا الوسطى والقوقاز التي كانت بالأمس بوابة عبورهم إلى

قلب القارة الأسيوية وجنوبها، وبعد الحرب الأمريكية على أفغانستان عام 2001 خسرت روسيا رهانا جديدا (الرهان الأفغاني) وانتفت بذلك القدرة على جعل أفغانستان ساحة نفوذ سياسي– اقتصادي لروسيا بعد أن خسروها بالمعنى الاستراتيجي قبل أكثر من عقدين من الزمان هذا من جانب، ومن جانب آخر بعد مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق العام 2003 نرى إن الروس فقدوا ما تبقى من رهاناتهم في منطقة الخليج (الرهان العراقي)، ولذا نرى انه مابين معطيات أسيا الوسطى وأوربا الشرقية، وأفغانستان ومرورا بالعراق أصبح الروس بحاجة إلى المراهنة على النظام الخليجي دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وهنا نصل إلى إحدى خلفيات مساعي الاقتراب الروسي الراهن من دول منطقة الخليج العربي، هذه المساعي التي توجتها زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى المنطقة الخليجية في شباط 2007[2]. إذ كانت مرحلة الاهتمام بتطوير العلاقات بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي قد بدأت مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، إذ قام الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية بزيارة روسيا وأدت هذه الزيارة إلى استئناف هذه العلاقات بين البلدين بعد قطيعة دامت خمسة عقود، واستمرت مبادرات الفعل ورد الفعل تسير بخطى بطيئة على امتداد عشرة أعوام حتى عاود تحفيز تلك العلاقات بشكل ايجابي مرة آخرى في أيار العام 2003 في ضوء الزيارة التي قام بها الوفد السعودي الرفيع المستوى إلى روسيا وتلتها زيارة الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي آنذاك إلى روسيا في أيلول العام 2003 لتنطلق مسارات مرحلة جديدة على أساس المصالح المشتركة من العلاقات بين البلدين[3]، من اجل توضيح انساق حركة السياسة الخارجية الروسية تجاه دول منطقة الخليج العربي، فأننا سوف نؤشر النقاط الآتية:

أولاً: حركة أو طبيعة السلوك السياسي الخارجي الروسي على الصعيد السياسي– الأمني: سعت روسيا بعد وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة في العام 2000 ، إلى ضرورة تعزيز حضورها العسكري في منطقة الخليج العربي والمشاركة في الترتيبات الأمنية، وهذا ما أعلن عنه فالبري مالينوف*، إذ أكد على أهمية الخليج العربي في العقيدة العسكرية الروسية الجديدة، وان روسيا لا تستبعد إمكانية الوجود العسكري في منطقة الخليج العربي[1]، وقد

أعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي ايفانوف(إن روسيا عازمة على السير خطوة وراء خطوة لاستعادة تعاونها العسكري مع دول المنطقة وصولاً إلى المستوى الذي كان قائماً قبل تفكك الاتحاد السوفيتي وإعطاء أطر التعاون الثنائي ديناميكية تنسجم مع المصالح المتبادلة لروسيا ودول الخليج معاً)[2] ، فضلاً عن إن أيفانوف قد أشار (إن قضايا التعاون الثنائي في المجالات العسكرية مع دول الخليج العربي تندرج ضمن المصالح الإستراتيجية الروسية في المنطقة، إذ إن روسيا مهتمة للغاية بتطوير التعاون الثنائي ذي المنفعة المتبادلة والمتكافئة انطلاقا من فكرة مفادها: إن هذا التوجه يعد عنصراً مهماً للاستقرار في المنطقة، وان المشاركة الروسية في ضمان استقلال وسيادة دول المنطقة هدف روسي لا مجال للتنازل عنه)[3].

وكانت نقطة الانطلاق في الاهتمام الروسي حيال دول مجلس التعاون الخليجي بعد أحداث 11ايلول 2001 وتوتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم الإسلامي بسبب الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول منطقة الخليج ومنها المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بغض النظر عن الإرهاب والتطرف الديني وظهور النزعات المعادية للعرب والمسلمين داخل الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي رفضته المملكة العربية السعودية منذ البداية وأيدتها بذلك روسيا في رفضها الاتهامات الأمريكية[4].

وكان لكل من روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي رؤى مشتركة بعد أحداث 11أيلول 2001، فقد أدرك الجانبان إن لديهما مصالح ومواقف مشتركة حيال بعض التطورات والتغيرات الدولية والإقليمية الجارية في الشرق الأوسط والعالم، فكل من روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي يوليان أهمية خاصة لقضية الإرهاب الدولي وقضايا الأمن الإقليمي ومنها قضية التسوية في الشرق الأوسط وضرورة إحلال سلام عادل على أساس قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام والمبادرة العربية التي جرت المصادقة عليها في قمة بيروت العربية العام 2002[5].

وفي إطار تعزيز العلاقة الترابطية بين روسيا الاتحادية ودول منطقة الخليج العربي، وتأكيداً للاهتمام الروسي بهذه المنطقة أبدت روسيا رغبتها بالانضمام إلى منظمة المؤتمر

الإسلامي، كون تاريخ الإسلام طويل في روسيا والذي يرجع في مدياته الزمنية إلى القرن السابع الميلادي، فضلاً عن وجود أكثر من عشرين مليون مسلم روسي، ومما يؤكد لنا مصداقية ذلك ما أشار إليه الرئيس فلاديمير بوتين(من حق مسلمي روسيا التأكيد على انتمائهم لعالمهم الإسلامي وحصلت بالفعل روسيا على صفة مراقب دائم في المنظمة)[6].

ولذا نرى انه في إطار التأكيد على مسالة التعاون الثنائي أوضح الرئيس بوتين إن روسيا صديق لدول مجلس التعاون الخليجي وانه بإمكان الجانبين العمل أكثر لتوطيد وتعزيز العلاقات القديمة التي تربطهما والتي شهدت تحسناً جذرياً في الأعوام القليلة الماضية[7]، وتأتي الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى المملكة العربية السعودية وقطر في شهر شباط العام 2007 لتعكس لنا قوة الأهمية التي وصلت إليها منطقة الخليج العربي، لاسيما وان هذه الزيارة كانت المحطة الأولى للرئيس بوتين بعد خطابه في الدورة الثالثة والأربعين لمؤتمر ميونخ لسياسات الآمن الذي عقد في 10 شباط 2007، والذي أعلن فيه رفض روسيا للهيمنة الأمريكية على العالم معلناً ضمناً عودة روسيا إلى أداء دورها الذي غابت عنه منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، فجاءت هذه الزيارة لتفعيل الدور الروسي في منطقة الخليج العربي[1].

وقد سبق ذلك بسنوات خطوات قامت بها روسيا مهدت لعودة الدور الروسي في الخليج، والتي تمثلت بقيام روسيا بخرق الحظر الجوي المفروض على العراق من خلال تسير طائرة مباشرة من روسيا إلى مطار بغداد الدولي في 19 آب 2000[2].كما صرحت روسيا على لسان نيكولاي كارتوزوف انه إذا تم توجيه ضربة إلى العراق فان هذا سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة في المنطقة، لذا فقد تبنت القيادة الروسية موقفاً سياسياً مفاده: إن القضية العراقية يمكن أن تحل عن طريق القنوات الدبلوماسية الفاعلة، انطلاقا من انه لا توجد أدلة تشير إلى تورط العراق في أحداث 11 أيلول العام 2001، فضلاً عن المطالبة الروسية بتسوية عادلة للوضع في العراق، فقد دعا وزير الخارجية الروسي السابق أيغور أيفانوف خلال زيارته إلى العراق في تشرين الثاني 2000 إلى تخفيف الضغوط الدولية على العراق والبحث عن آليات جديدة للتعامل معه، كما طالبت روسيا بإلغاء منطقتي الحظر الجوي في شمال وجنوب العراق، كما رفض بوتين مفهوم محور الشر

الذي طرحه بوش الابن في وصفه للعراق وإيران وكوريا الشمالية[3]. كما عارضت روسيا الحرب الأمريكية على العراق وهددت باستخدام الفيتو في مجلس الأمن إذا لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمم المتحدة لشن الحرب على العراق، وهنا بدا إن روسيا أصبحت تتمتع بقدر اكبر من الاستقلالية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وقد ترافق ذلك مع بروز سياسة روسية خارجية واضحة المعالم تقوم على تفعيل دور روسيا وتدعو إلى عالم متعدد الأقطاب، وضمن هذا التوصيف فعلت روسيا دبلوماسيتها تجاه الأوربيين، مما أدى إلى قيام محور روسي– فرنسي– ألماني معارض للحرب على العراق في ضوء توقيع الإعلان الثلاثي الروسي–الفرنسي– الألماني ضد الحرب في شباط 2001[4]، ولعل ابرز الدوافع الكامنة وراء تفعيل قنوات العمل الدبلوماسي في أطار الاتجاه المعارض للحرب الأمريكية على العراق عام 2003، معارضة اغلب دول العالم الإسلامي للحرب، مما يتيح لروسيا توظيف ذلك في جانب كسب أصدقاء جدد في المنطقة العربية، فضلاً عن إمكانية تهدئة أكثر من 20 مليون مسلم روسي، فقد أكد بوتين إن روسيا لديها أكثر من 20 مليون مسلم ولا يمكن لروسيا ألا أن تأخذ رأيهم بنظر الاعتبار، والمؤشر الأخير يؤطر ضمن جانب معارضة كل من فرنسا وألمانيا للحرب مما قد ينتج فرصة لتقارب روسي–فرنسي–ألماني في إطار محور لمواجهة الأحادية القطبية الأمريكية[5]، وهكذا فقد تبلور السلوك السياسي الخارجي الروسي حيال العراق من خلال اعتراضها على الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، وجاء ذلك الاعتراض لاعتبارات إستراتيجية– اقتصادية، فالسلوك السياسي الروسي استند إلى الخشية من التداعيات الإستراتيجية التي سوف تنجم عن هذه الحرب مثلاً مسألة وجود قوات أمريكية ضخمة على مقربة من التخوم الجنوبية لروسيا، فضلاً عن تنامي الهواجس المقلقة من طبيعة الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إليها، ومنها ما يمكن أن تفضي إليه الحرب من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على إمدادات الطاقة الخليجية ومن ثم التحكم في سوق النفط العالمية، وكذلك انعكاسات الحرب الأمريكية تجاه العراق على الميزان الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي[1].

أما إيران نرى إن الموقف الروسي حيال إيران يمثل مؤشرا للتحول في انساق الحركة السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الخليج العربي، ففي العام 2000 ألغى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اتفاق العام 1995 الذي وقع بين نائب الرئيس الأمريكي السابق(ويليام آل غور)، ورئيس الوزراء الروسي فيكتور تشرنومردين، وبموجب هذا الاتفاق وعدت روسيا بوقف صادراتها من الأسلحة إلى إيران، ولكن بعد إلغاء الاتفاق من قبل الجانب الروسي وجه الرئيس الروسي بوتين دعوة رسمية للرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي في آذار العام 2001 لزيارة روسيا[2]. وفي أوآخر أيلول العام 2003 وفي ضوء زيارة الرئيس الروسي بوتين إلى الولايات المتحدة الأمريكية أثار الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن قضية إيران، وقد رد الرئيس بوتين على ذلك قائلاً: إن من قناعتنا ضرورة احترام إيران والاستمرار والتوسع في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما شكل عاملاً أساسيا في تعزيز التقارب في العلاقات الروسية– الإيرانية عام 2004، والتي أفرزت زيادة معدلات التجارة بين روسيا وإيران والتي وصلت إلى (2) مليار دولار سنويا، وتوسع مجالات مبيعات الأسلحة والطائرات المدنية، فضلاً عن أطلاق قمر صناعي روسي– إيراني، وفي شباط العام 2005 وافق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على توقيع اتفاق لتوريد الوقود النووي إلى مفاعل بوشهر الإيراني[3].

ثانياً: السلوك السياسي الخارجي الروسي على الصعيد الاقتصادي– العسكري:

أعلن الرئيس فلاديمير بوتين في العام 2001 إن ميادين الطاقة والتجارة والمالية هي من أكثر الميادين التي توليها روسيا اهتماما في سياستها الخارجية إزاء دول منطقة الخليج العربي للإفادة من التنسيق مابين أطراف الطاقة العالمية، وكذلك الإفادة من رؤوس الأموال الخليجية واستثمارها في روسيا من اجل تحسين أداء الاقتصاد الروسي، نظرا لما تمتاز به هذه الدول من ارتفاع في عوائد صادراتها النفطية وناتجها المحلي الإجمالي[4]. وتعد الزيارة التي قام بها الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي آنذاك إلى روسيا في أيلول العام 2003 من أهم الخطوات التي فتحت الباب أمام روسيا لتفعيل سياستها

الخارجية حيال منطقة الخليج العربي، ولعل ابرز الاتفاقيات الموقعة مابين الشركات الروسية والسعودية كانت في مجال الطاقة، والتعاون في مجال الفضاء، فضلاً عن التقارب الواضح في توجهات السياسة الخارجية للبلدين حول الكثير من القضايا، ولاسيما قضية الإرهاب ومكافحته، إذ أكد الرئيس بوتين استعداد روسيا لدعم جهود المملكة العربية السعودية في مجال التصدي للإرهاب الدولي المتخفي وراء ستار الدين، والذي تعزز بشكل واضح في المؤتمر الذي عقد في الرياض في شباط 2005، وكذلك مؤتمر الإسلام دين السلام الذي عقد في موسكو في أيار العام 2006 وهو المؤتمر الذي أنتج رؤية روسية– خليجية مشتركة مفادها رفض روسيا ودول الخليج العربي تولي دولة معينة بمفردها مهمة مكافحة الإرهاب على المستوى العالمي[1]، وامتداداً لذلك فقد أكد الرئيس بوتين في آذار العام 2006، على اهتمام بلاده بتطوير العلاقات مع الدول العربية من خلال انتهاج سياسة خارجية تهدف إلى توسيع رقعة التعاون مابين الجانبين، إذ أوضح إن تطوير العلاقات الروسية– العربية في المجالات المختلفة سيبقى عنصراً مهماً في السياسة الخارجية الروسية، وان تعزيز الروابط بين رجال الأعمال الروس والعرب وتوسيع مديات التعاون الاقتصادي بين الجانبين يكتسب كل عام طابعاً حيوياً[2].ولذا فقد احتلت منطقة الخليج العربي أولوية في النسق الإدراكي للسياسة الخارجية الروسية، لاسيما بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى منطقة الخليج العربي في شباط 2007، وقد تمخضت هذه الزيارة عن توقيع روسيا مع كل من المملكة العربية السعودية وقطر الكثير من الاتفاقيات وفي مجالات مختلفة منها الطاقة والتجارة والمالية والضرائب والفضاء، إذ أوضح أيغور ايفانوف سكرتير الأمن القومي الروسي(نرتقي ألان إلى مستوى جديد نحو توسيع أفاق الحوار السياسي مع قطر والكويت والبحرين وتعزيز التعاون الاقتصادي مع المملكة العربية السعودية)[3] ، وفي الصدد نفسه أعرب وزير النفط السعودي قائلاً(إن هناك تعاوناً مثمراً ونأمل في تطوير العلاقات مع شركة لوك أويل وباقي دول مجلس التعاون الخليجي)[4]. وإذا قمنا بتحليل تلك الرؤى والتصورات المتقابلة من قبل الطرفين، نرى إن الجانب الروسي يرى إن من شأن إقامة حوار ثنائي بين روسيا والمملكة العربية السعودية حول ملف الطاقة يصب في مصلحة الطرفين، لاسيما إن روسيا تعد

اكبر منتج للنفط خارج إطار منظمة الأوبك واكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم ولديها تأثير كبير على أسواق الطاقة العالمية، وتأكيدا لمصداقية إعلانها أنها الدولة الرائدة عالمياً في ضمان امن الطاقة قامت روسيا بإنتاج(9.236.000) مليون برميل من النفط يوميا في شهر حزيران العام 2006، وهي كمية تزيد بنحو 46 ألف برميل على ما تنتجه المملكة العربية السعودية، كل هذا يصب في إطار التعاون المشترك في مجال إمدادات الطاقة عن طريق اتفاقية التعاون في مجالي النفط والغاز التي تم التوقيع عليها خلال زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى روسيا العام 2003[5]، وهنا أكد بوتين أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية في شباط العام 2007 على ضرورة النظر إلى روسيا والمملكة العربية السعودية كحليفين في سوق الطاقة العالمية وليس كمنافسين أحداهما للآخر، كما أضاف قائلاً نحن نعرف الوتائر التي يتطور بها الاقتصاد العالمي ومدى حاجته إلى مصادر الطاقة ألان وفي المستقبل، وعلى هذا فأن روسيا والسعودية سيعملان كحليفين لا كمنافسين على الأسواق العالمية[6].

وعلى الصعيد التجاري أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن دول مجلس التعاون الخليجي يجب أن تكون دولاً مهمة من الناحية الاقتصادية لرجال الأعمال الروس، وأعرب عن أمله أثناء زيارته السعودية بان يبقى مجلس الأعمال الروسي– العربي حلقة وصل فعالة في التعاون الاقتصادي بين الجانبين، وأشار بوتين إلى أهمية تطوير التعاون بين روسيا والمملكة العربية السعودية في مجال الفضاء، وفي هذا الصدد أشار إلى إن الصواريخ الفضائية الروسية نقلت إلى المدار سبعة أقمار صناعية سعودية، فضلاً عن وجود خطة لإطلاق ستة أقمار صناعية سعودية آخرى بواسطة الصواريخ الفضائية الروسية، ومن المقرر أن تنضم المملكة العربية السعودية إلى منظومة غلوناس* العالمية للملاحة الفضائية[1].

وفي قطر على مستوى العلاقات الاقتصادية أكد الرئيس بوتين إن تعاون روسيا وقطر في مجالات الطاقة والتكنولوجيات الحديثة والاستثمارات يتمتع بأفاق كبيرة، إذ وقعت شركتا لوك أويل وقطر بتروليوم مذكرة التفاهم في أثناء الزيارة التي قام بها بوتين إلى قطر في 13شباط 2007، واضح بوتين إن الشركات الروسية العملاقة مثل غاز بروم

ولوك أويل وغيرها مستعدة لإقامة تعاون فعال مع الشركاء القطريين، نظراً للاهتمامات المتبادلة من قبل الجانبين لإقامة تعاون عملي بينهم لما يتمتع به البلدين من إمكانية عالية للسيطرة على أسواق الغاز العالمية[2]، لاسيما إن الرئيس الروسي بوتين طرح فكرة إنشاء منظمة الدول المصدرة للغاز على غرار منظمة أوبك مع المسؤولين في دولة قطر التي تعد ثالث اكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وإيران[3]، وفي إطار التعاون الثنائي وقع رئيس مجلس رجال الأعمال الروسي– العربي فلاديمير يفتوشيكوف، ورئيس غرفة التجارة والصناعة القطرية الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني اتفاقية حول تأسيس مجلس الأعمال الروسي– القطري، وكذلك وقعت اتفاقية مشتركة حول تشجيع توظيف رؤوس الأموال وحمايتها المتبادلة[4].

أما الإمارات العربية المتحدة فقد زارها المندوب الخاص للرئيس الروسي الكسندر سلطانوف ورئيس الوزراء السابق يفغيني بريماكوف في العام 2004 لبحث أمكانية تفعيل العلاقات بين الجانبين، وكذلك وقعت شركة روس نفط غاز ستروي مع إمارة الفجيرة اتفاقية لبناء معمل تكرير نفط بطاقة 50 ألف برميل يومياً وبقيمة 150 مليون دولار، ووصل عدد الشركات الروسية العاملة في الإمارات العربية المتحدة حتى العام 2003 إلى 10 شركات في مجالات الطاقة والتجارة وأكثر من 200 مؤسسة مشتركة في مجالات التجارة والسياحة والتقنيات وغيرها[5].

وفي أطار معرض الدفاع الدولي (أيدكس) الذي عقد في أبو ظبي للمدة من 18– 22 شباط 2007، أعرب وزير الدفاع الروسي السابق سيرغي ايفانوف عن أمله بأن يتيح معرض أيدكس– 2007 لروسيا إمكانية تطوير وتعزيز التعاون مع الشركاء الجدد في منطقة الخليج العربي في مجال التعاون العسكري والتقني[6].

إما الكويت فقد زارها وزير الخارجية الروسي السابق أيغور أيفانوف في إطار جولته في الشرق الأوسط في تشرين الثاني العام 2000، وناقش مع الكويت قضية تطوير العلاقات الثنائية وتعزيز مسارات تفعيل التعاون الاقتصادي مع هذه الدولة المهمة اقتصادياً في منطقة الخليج العربي، لاسيما إذا علمنا إن التبادل التجاري بين روسيا والكويت يجري على أساس الاتفاقية الموقعة في 14تشرين الثاني1985[7]. ويعد مجال

التعاون العسكري أحد مجالات التعاون الواعدة للتعاون الثنائي إذ تبادل الطرفان من اجل توسيعه العديد من الوفود، ووقعت في سياق زيارة ممثلي القيادة العسكرية الكويتية إلى روسيا العام 1993 اتفاقية حول شراء الكويت للأسلحة واتفاقية آخرى حول التعاون في ميدان الدفاع مدتها عشرة أعوام، وفي أب العام 2000 زار وفد ضم ممثلين عن شركات سلاح روسية الكويت ووقعت مؤسسة روس فوردجيفيه الحكومية للتصنيع العسكري عقداً مع وزارة الدفاع الكويتية لتزويدها بمعدات وقطع غيار لنظام صواريخ كراد الروسي وذخائر لمدافع روسية يستخدمها الجيش الكويتي[1].

أما بالنسبة للعراق نرى إن روسيا تتقدم الدول الآخرى في مجال التداول السلعي العراقي على المستوى الاقتصادي، فقد بلغت حصتها 15% قبل بدء العملية العسكرية الأمريكية ضد العراق في آذار العام 2003، إذ إن حجم التداول السلعي لدى الشركات الروسية العاملة في العراق آنذاك بلغ 7.73 مليار دولار، ألا انه تم تعليق كافة العقود الروسية لمرحلة ما قبل الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 في إطار خطوة أمريكية لضرب المصالح الروسية في العراق، إذ أعلن المستشار الأمريكي لوزارة النفط العراقية(فيليب كارول) والذي عينته وزارة الدفاع الأمريكية لهذا المنصب في منتصف أيار العام 2003، إن عقود النفط القائمة بين العراق وشركات النفط الروسية التي أبرمت قبل الحرب على العراق تعد باطلة أو سيعاد التفاوض بشأنها[2]. وفي 22-23 كانون الاول2003 زار وفد من مجلس الحكم الانتقالي المؤقت روسيا، وقد دارت بينه وبين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مباحثات أسفرت عن شطب نسبة 80% من الدين الحكومي العراقي[3].وفي آذار العام 2004 وقعت مذكرة التفاهم والتعاون في بغداد بين شركة النفط الروسية لوك أويل ووزارة النفط العراقية، وتضمنت المذكرة تشكيل اللجنة الفنية الخاصة بتنسيق التعاون في مجال استخراج النفط والغاز في أراضي العراق، وفي 24-25تموز2004 زار روسيا وزير الخارجية العراقي السابق هوشيار زيباري وناقش سبل استئناف عمل الخبراء الروس في العراق، وفي 26آب 2004 وقع الرئيس الروسي بوتين مرسوما بإلغاء الحظر على توريدات المعدات الحربية والأسلحة إلى العراق، وفي 6-8كانون الاول2004 زار روسيا رئيس الوزراء العراقي السابق أياد علاوي، وتضمنت

الزيارة التأكيد على تعزيز انساق التعاون الاقتصادي مابين البلدين ولاسيما في مجال قطاع إمدادات الطاقة[4].

أما إيران، ففي أعقاب انتخاب الرئيس الإيراني السابق محمود احمدي نجاد في تموز العام 2005، بذلت روسيا جهود كبيرة لتأخير مناقشة فرض عقوبات على إيران في مجلس الأمن في ظل رفض إيران تزويد وكالة الطاقة الذرية بمعلومات حول برامجها النووية، ودعوة نجاد إلى محو إسرائيل من الخارطة، وفي ظل ذلك وقعت روسيا مع إيران اتفاقية لتزويدها بصواريخ متطورة قصيرة المدى ارض جو والتي يمكن استخدامها في حماية المنشات الإيرانية من أي اعتداءات خارجية[5]، ولذا فقد أعلن الرئيس الروسي بوتين بمناسبة استقبال سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني آنذاك (حسن روحاني) في موسكو بتاريخ 18آيار2005 قائلاً: إن بلاده ستواصل تعاونها مع إيران في كافة المجالات بما في ذلك المجال النووي[6]، وخلال زيارة بوتين إلى إيران في تشرين الأول العام 2007 واجتماعه مع أحمدي نجاد والسيد علي خامنئي، عمل بوتين على إعطاء دفعة جديدة للعلاقات الروسية– الإيرانية من خلال الموافقة الروسية على توريد ما يزيد على (82) طناً من اليورانيوم المخصب إلى مفاعل بوشهر الإيراني، فضلاً عن التطرق إلى مسألة عقد صفقات تسليحية، وإمكانية تأسيس كارتل للغاز الطبيعي على شاكلة منظمة أوبك النفطية[1]. ولذا فان روسيا التي تطمح لاستعادة دورها كدولة عظمى لها مكانتها الدولية تجد في إيران الدولة الأكثر أهمية من حيث موقعها الاستراتيجي بين أغنى منطقتين بإمدادات الطاقة في العالم، وتشرف على جزء كبير من الخليج العربي من جهة، وعلى حدود جمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز من جهة ثانية، إذ إن إيران التي تسعى إلى دور إقليمي فعال ومؤثر في المنطقة تجد في روسيا الحليف الأنسب لالتقاء عدد من مصالحهما المشتركة في المنطقة، فضلاً عن القدرات العسكرية– التقنية التي تمتلكها روسيا وتحتاجها إيران في الوصول إلى إرساء أسس إستراتيجيتها الفاعلة حيال منطقة الخليج العربي.

المحور الثالث: الملامح الرئيسة للسياسة الخارجية الروسية تجاه ابرز القضايا في منطقة الخليج العربي

أولاً: السلوك السياسي الخارجي الروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني:

بعد أحداث 11 أيلول ورغم دخول روسيا في محور الحرب على الإرهاب، ألا إن الإستراتيجية الأمريكية لم تتعامل مع روسيا على أساس الحليف الموثوق به، بل إن احتلال أفغانستان ما هو ألا خطوة متقدمة لتطويق روسيا[2]، وهنا يعد الملف النووي الإيراني من أهم بنود الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فإيران من وجهة النظر الأمريكية تشكل اكبر التحديات التي يجب التعامل معها على وجه السرعة، بينما لا ترى روسيا في البرنامج النووي الإيراني ما يستدعي قلق الولايات المتحدة الأمريكية أو المجتمع الدولي، كونه برنامجاً سلمياً لامتلاك الطاقة النووية حتى الآن[3]. ولقد شهدت العلاقات العسكرية الروسية– الإيرانية قدراً عالياً من قوة الدفع منذ بداية العام 2001 بعد زيارة وزير الدفاع الروسي آنذاك ايغور سيرغييف إلى إيران إذ جرى خلال هذه الزيارة التباحث بشأن إعادة تنشيط علاقات التعاون العسكري والتسليحي في مختلف المجالات وأهمها التعاون النووي، كما اكتسبت هذه الزيارة أهمية كبيرة كونها جاءت عقب قيام روسيا في كانون الأول عام 2000 بإلغاء اتفاقية وقعتها روسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1995 تقضي بمنع بيع روسيا لإيران أي أسلحة تقليدية، وقد تسبب هذا الإجراء الروسي في أثارة غضب الإدارة الأمريكية التي هددت بأن العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية يمكن أن تتأثر بسبب القرار الروسي، ووضعت هذه الزيارة الخطوط العريضة لتعاون عسكري نووي واسع بين روسيا وإيران مازال معمول به بين الجانبين[4].

ومن هنا فقد أصبحت الأزمة النووية الإيرانية واحدة من القضايا التي تثيرها الإدارة الأمريكية مع روسيا بعدها الحليف العسكري لإيران في سعي منها إلى التأثير على التعاون العسكري الروسي– الإيراني ومنع تصدير التكنولوجيا النووية إلى إيران، لما ذلك من تهديد للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي[5]. وفي ضوء مواصلة روسيا موقفها الداعم لإيران بامتلاك التقنية النووية، وإنشائها المزيد من المفاعلات النووية الإيرانية، فلم يكن مستبعدا لجوء الكونغرس الأمريكي إلى صياغة قانون يفرض حظراً على الشركات

الروسية المتعاملة مع إيران[1].ولذا فأن الملف النووي الإيراني وغيرها من الملفات الآخرى تعد عاملاً مهماً في تحديد انساق العلاقات التي ستقوم مستقبلاً بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى ربط إيقاف مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في مقابل تعاون روسيا بالضد من إيران حيال قضية البرنامج النووي الإيراني[2].

ولذا فان التعاون النووي الروسي– الإيراني وما ينتج عنه من تبعات تحول إيران إلى قوة نووية إقليمية ضمن إطار طموحات التوسع الإقليمي، يسهم بطبيعة الحال في أضعاف فرص القبول الخليجي للدور الروسي في منطقة الخليج العربي، ويغلق الباب أمام توجهات السياسة الخارجية الروسية، لاسيما وان روسيا بدأت تعمل على استعادة دورها ومكانتها في هذه المنطقة المهمة من العالم، ولكن استمرارية التعاون النووي الروسي– الإيراني يحفز الدول الخليجية على استمرار احتمائها بالولايات المتحدة الأمريكية، مما يعزز فرص استمرار الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي من اجل مواجهة التحديات الإقليمية ولاسيما التحدي الإيراني في المنطقة.

وفي ضوء ما تقدم يثار تساؤل أساس ضمن انساق السلوك السياسي الخارجي الروسي حيال منطقة الخليج العربي مفاده: هل إن روسيا ساعية فعلاً إلى أن تصبح إيران دولة نووية؟ هنا نعتقد إن روسيا الاتحادية ليس من مصلحتها أن تصبح إيران دولة نووية، وذلك لعدة اعتبارات هي[3]:

الأول: إن إيران دولة حدودية متأخمة لمناطق النفوذ والعمق الاستراتيجي الروسي(جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية)، وتقوية إيران سيجعلها خارج نطاق السيطرة الروسية، مما يسهم في أبراز أوجه منافستها في مناطق النفوذ الروسي في المنطقة.

الثاني: خليجياً، نرى إن تعزيز نسق العلاقات العسكرية الروسية– الإيرانية، ودعم التقنية العسكرية الإيرانية سوف يخل بمعادلة توازن القوى في المنطقة، ويزيد من احتمالات تنامي القدرة التنافسية الإيرانية في المنطقة، وهذا يتقاطع مع مسارات العلاقات الروسية– الخليجية، مما قد يسهم في إسقاط معادلة الثقة وتحجيم دور القنوات الدبلوماسية مع الشركاء الجدد في منطقة الخليج العربي.

الثالث: من المعروف إن المصالح الروسية على المستوى الدولي ذات أبعاد متعددة، ومتنوعة مع الشركاء أوربياً، فهل ستواصل روسيا موقفها الداعم لإيران على حساب مصالحها مع المجتمع الدولي، ولاسيما الاتحاد الأوربي الذي ينازع روسيا في مناطق نفوذها في أوكرانيا وجورجيا، وهنا نتوقف لاستدراك نقطة أساسية: إن روسيا ساعية لتقوية القدرات العسكرية لدى إيران دون إمكانية وصولها إلى مستوى العتبة النووية، ويعود ذلك في تقديرنا إلى عدة عوامل[4]:

1- حليف جديد لروسيا في منطقة الخليج العربي بعد أن خسرت رهاناتها الأساسية مع اغلب حلفائها القدامى الرئيسيين كالعراق.
2- سوقاً رائجة للسلاح الروسي في ظل تدهور علاقاتها مع العالم الغربي، الأمر الذي يتيح لروسيا توفير قدر معقول من السيولة النقدية لمواجهة الاحتياجات الاقتصادية وتنشيط تجارة السلاح الروسية.
3- تجارة السلاح الروسية توظف كورقة ضاغطة حيال الولايات المتحدة الأمريكية، لإجبارها للعدول عن فكرة نشر الدرع الصاروخي في وسط أوربا(بولندا والتشيك).
4- أن روسيا تستشعر التحركات الهادئة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي لتعزيز انساق التقارب الايجابية في مجال العلاقات الاقتصادية- العسكرية مع إيران، لاسيما بعد الاتفاق الأخير مابين إيران والغرب.
5- إن التقارب الروسي- الإيراني سوف يسهم في إنهاء حالة أو طوق العزلة الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية فرضه على إيران فمن خلال البوابة الإيرانية يمكن لروسيا أن تعزز حضورها الفاعل في منطقة الخليج العربي.
6- مواجهة التحالف الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية الذي يقف في طريق المساعي الإيرانية لامتلاك برنامج نووي[1].
7- يلعب بحر قزوين دوراً كبيراً في تأسيس التحالف الروسي- الإيراني في مواجهة دول الاتحاد الأوربي التي تسعى إلى نقل غاز بحر قزوين دون المرور بالأراضي الروسية- الأوكرانية، وقد بدأت ملامح هذا التحالف من خلال المناورات

العسكرية المشتركة بين روسيا وإيران، وهي الأولى من نوعها التي جرت في بحر قزوين بمشاركة نحو 30 قطعة بحرية[2].

8- توظيف الملف النووي الإيراني لتحقيق مصالح روسية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي في جانب ما يعرف بالمساومات السياسية، فضلاً عن تعزيز أو إنعاش تجارة السلاح مع دول منطقة الخليج العربي في ضوء تنامي الهواجس الأمنية المقلقة من البرنامج النووي الإيراني ضمن إطار النظام الإقليمي الخليجي.

ثانياً: الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي وأثره على مدركات التوجه الروسي:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية مصالح إستراتيجية في الخليج منذ ما يزيد على نصف قرن، إذ عملت على منع وقع مضيق هرمز ومصادر إمدادات النفط في أيدي قوى غير صديقة، وعملت للحصول على النفط بأسعار معتدلة والمحافظة على سيادته الدول الخليجية واستقرارها، ومنع قيام ما يهدد السلم والأمن في هذه المنطقة الحيوية[3]. وبعد انتهاء الحرب الباردة ظلت منطقة الخليج العربي محتفظة بقيمتها الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فاختارت التواجد العسكري وسيلة لحفظ مصالحها، لاسيما بعد دخول القوات العراقية إلى الكويت في 2 آب 1990، وما أعقبها من تداعيات حرب الخليج الثانية 1991، وفي ضوء ذلك أقنعت الولايات المتحدة الأمريكية دول الخليج العربي بضرورة توفير الحماية لها لما يشكله العراق وإيران من تهديدات متنامية لأمن المنظومة الخليجية لكي يتاح لها نشر جيوشها البرية والبحرية والجوية في المنطقة[4].

واتساقاً مع ذلك ففي 12 أب العام 1990 وقعت المملكة العربية السعودية اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية[5]، ووقعت الولايات المتحدة الأمريكية والبحرين اتفاقيتين أمنيتين، الأولى في أب العام 1991، والآخرى في تشرين الأول العام 1991[1]، وفي حزيران العام 1992 تم التوصل إلى توقيع اتفاقية تعاون

دفاعي بين الولايات المتحدة الأمريكية وقطر، وقعت سلطنة عمان اتفاقية أمنية سمحت بموجبها باستخدام المنشات العسكرية العمانية من قبل القوات الأمريكية المتواجدة في منطقة الخليج العربي[2]، وفي 23 تموز العام 1994 وقعت الإمارات العربية المتحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية تعاون دفاعي شملت إجراء مناورات بحرية مشتركة مع الأساطيل الأمريكية المتمركزة في الخليج العربي[3]. وفي إطار هذه الاتفاقيات الأمنية– العسكرية مع دول الخليج العربي، أشار مساعد وزير الخارجية الأمريكي الاسبق ادوارد غيريان إلى إن أقامة علاقات عسكرية وثيقة مع بلدان الخليج العربي تعد حجر الزاوية في السياسة الأمريكية منذ حرب الخليج الثانية، لاسيما إن الاستقرار في الخليج أمر حيوي ليس لمصلحتنا فحسب، بل للأمن الاقتصادي العالمي[4].

إذن نستطيع إن نخلص إلى إن الوجود العسكري الأمريكي يشكل عائقاً أساسيا لمنع إيه محاولة روسية لإمكانية تواجد مماثل في منطقة الخليج العربي من اجل تعزيز مصالحها، فرغبة روسيا في التواجد العسكري في منطقة الخليج العربي لم تنته بل أنها مستمرة على الرغم من تراجعها بين حين وآخر حسب معادلة القوة أو الوهن في أنساق السلوك السياسي الخارجي الروسي حيال الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، ألا إن هذه الرغبة في استعادة الدور والمكانة الروسية في منطقة الخليج العربي تبقى محكومة بإمكانية اختلال هذه المعادلة الإستراتيجية سلباً أم إيجابا أو تغير منحنياتها الإستراتيجية، فضلاً عن إمكانية استمرارية الوجود العسكري الأمريكي من جانب، ومن جانب آخر استمرار الأنظمة الخليجية بتبني خيار الاحتماء بالمظلة الأمنية الأمريكية، لذا فان روسيا تبقى ضمن أطار مسافة إستراتيجية فاصلة نوعاً ما عن أي ترتيب امني لمنطقة الخليج العربي على المدى القصير على اقل تقدير.

ثالثاً: الإدراك الروسي لأمن الخليج العربي:

إن عناصر الإدراك الروسي للأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي هي ذاتها أسس التصور السوفيتي لأمن المنطقة الخليجية منذ مبدأ بريجنيف العام 1980، وان اختلفت

الدوافع من إيديولوجية إلى اقتصادية وإستراتيجية، لاسيما إن هذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية المحورية في سياق التفاعلات الدولية والإقليمية قد شهدت انساق حركة للسياسة الخارجية الروسية لاعتبارات الموقع والموضع، فهي بموقعها تقع جنوب روسيا، كما إن لبعض دولها حدوداً بحرية معها مثل إيران، كما أنها بإمكاناتها الثقافية والبشرية تتداخل مع بعض الدول التي تدخل في نطاق المجال الحيوي لروسيا(دول أسيا الوسطى والقوقاز)، فضلاً عن إن روسيا يقطنها أكثر من عشرون مليون مسلم، ما جعل لهذه المنطقة وزناً نسبياً مهماً بالنسبة للأمن القومي الروسي، وهذا تأكيد واضح لفكرة دائرة النفوذ والأمن، إذ شرح النائب في مجلس الدوما الروسي سيرجي ماركوف الموقف بقوله: لا نحاول إعادة بناء الاتحاد السوفيتي، لكن يجب إن تحاط روسيا كإمبراطورية عظمى بالأصدقاء[5]. ففي إطار تفسير حركة السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الخليج العربي، فقد تعددت الآراء التي قدمها المحللون السياسيون من وراء ذلك، ففريق يؤشر لنا إن هذه الأنساق الجديدة من الحركة ترمي إلى استعادة النفوذ السوفيتي السابق انطلاقاً من أهمية المنطقة السياسية، الاقتصادية والإستراتيجية[1]، وفريق آخر يرى إن روسيا ليس لديها القدرات الكافية على تحدي الوجود الأمريكي في المنطقة، فهي تركز بدلاً من ذلك على ترسيخ هيمنتها على منطقة أسيا الوسطى والقوقاز، كما تشاطر روسيا الولايات المتحدة الأمريكية الخوف من التطرف الإسلامي، وزعزعة استقرار المعادلة الأمنية في منطقة الخليج العربي، مما قد يؤدي إلى تفاقم الحركات الإرهابية والى تسهيل تمددها بين جيران روسيا الجنوبيين وبين المسلمين الروس، ويرى إذ لم تتكمل القوة الروسية فأن طموحاتها سوف تظل محدودة[2].ولذا فأن السعي الروسي إلى تحقيق الأمن للحدود الجنوبية في وجه التهديدات التي تقع نتيجة فشل روسيا ودول الكومنولث المستقلة في إيجاد مؤسسات ذات كفاءة ورقابة على استخدام القوة وذلك من خلال العمل على وضع حد للنزاعات المنتشرة على مقربة من تخومها الجيوبولتكية، لذا فأن دخول روسيا إلى المنطقة الخليجية يعد بمثابة سياسة وقائية لمنع ما يوصف بالتهديد الإسلامي الشامل الذي تحدثت بشأنه نظرية الدومنيو، إذ تسعى إلى إيجاد نظام إقليمي امني مستقر بالقرب من حدودها الجغرافية[3]. وامتداداً لذلك نرى انه إحدى العناصر التي أسهمت بشكل

كبير في تحسن العلاقات الروسية الخليجية، ولاسيما السعودية، هو التغيير الواضح في موقف الأخيرة حول المسألة الشيشانية، فبعد انتقاد السياسة الروسية تجاه الشيشان لسنوات عدة بدأت المملكة العربية السعودية تساند روسيا الاتحادية ولاسيما بعد الهجمات الإرهابية على أراضيها من قبل تنظيم القاعدة في العام 2003، وهكذا أصبحت روسيا والسعودية حليفتين في مواجهة عدو مشترك(الإرهاب) هذا جانب، ومن جانب آخر فأن السعودية تحتاج إلى دعم روسيا في قضايا إستراتيجية يأتي في مقدمتها تعطيل تقدم البرنامج النووي الإيراني الذي في حالة استكماله سيحدث تحولاً عميقاً في منظومة الأمن الإقليمي الخليجي لمصلحة إيران على حساب دول الخليج العربي الآخرى[4]، وهكذا فان هناك جانب أكثر أهمية في العلاقات الروسية– الخليجية يتعلق برغبة روسيا في انتقال النظام الدولي من الانفراد والهيمنة الأحادية إلى نظام متعدد الأقطاب يقوم على إستراتيجية التحرك الجماعي لمعالجة القضايا الكبرى المؤثرة في مسألتي الاستقرار العالمي والإقليمي، ومن هنا فأن هناك اختلاف في المفاهيم بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الأحادية بخصوص مسألة الأمن العالمي والإقليمي وموقع المصالح الروسية منها، ففي حين ترى الولايات المتحدة الأمريكية مناطق العالم الحساسة ولاسيما منطقة الخليج العربي على أنها جزء من مديات النفوذ الغربي، لذا على الغرب تامين الحماية اللازمة للمحافظة على الأوضاع السياسية القائمة فيها، في حين ترى روسيا إن يكون هناك جهود جماعية في إدارة العالم وفق مفاهيم أمنية مشتركة مع الحفاظ على إعادة هيبتها ومكانتها الدولية والإقليمية[5]. ولذا فان روسيا ضمن إطار التوجهات العامة لسياستها الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي لا تبحث عن هيمنة سياسية وليس ضمن أولوياتها أي منافسة حادة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما في منطقة أصبحت تحت النفوذ الأمريكي، ومن هنا نرى انه مهما كانت مستويات التقاطعات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، فان الأخيرة لها المصلحة في المحافظة على الوضع القائم في علاقاتها مع دول الخليج العربي، لاسيما إن روسيا تعترف بان التقارب الأمريكي– الخليجي في ميدان الأمن يعود عليها بالمنفعة، إذ إن روسيا الاتحادية ليست على استعداد للدفاع بمفردها عن دول الخليج العربي في ظل استراتيجيات التنافس على

الموارد الطاقوية في هذه المنطقة، فضلاً إن روسيا تعي حقيقة مفادها: انه في حالة وصول نظام إسلامي أصولي إلى سدة الحكم في الأنظمة الخليجية، فأن الأخيرة سوف تكون أكثر عداوة ومناهضة لها من عداوتها للغرب[1].

أذن نرى إن روسيا معنية باستقرار منطقة الخليج العربي للعديد من الاعتبارات منها، التطلع الروسي للإفادة من الأسواق الخليجية الواعدة، الاستثمارات الخليجية، وتسويق التكنولوجيا الروسية في المجالات المختلفة، مما يشكل عاملاً أساسيا في صياغة نسق سياسة خارجية روسية حيال منظومة الأمن الخليجي مستقبلاً.

رابعاً: التحول في التوجهات السياسية الروسية نحو مزيد من البراغماتية:

إن روسيا وان غلب على سياستها الخارجية الطابع البراغماتي مراعية بذلك مصالحها الاقتصادية والأمنية فإنها بقيت القوة الدولية الأفضل للعرب في علاقاتهم الإستراتيجية، فهناك دعامات تجعل علاقات الطرفين مبنية على أسس متينة وهي الاقتصاد والأمن الإقليمي والتقارب الثقافي والاجتماعي، فضلاً عن روسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور امني أو عسكري وإنما شراكة إستراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني وذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا ودور تنموي حقيقي لدول المنطقة[2].هنا نرى إن هناك ثلاثة عناصر رئيسة لفهم السياسة الخارجية الروسية في منطقة الخليج العربي، وهي ضمان وحدة الأراضي الروسية، والمفتاح الثاني، هو المصلحة الاقتصادية، فقد أعلن رئيس الوزراء الروسي الاسبق ايفانوف عام 2008 إن روسيا لم تعد تصدر الايديولوجيا بل ترغب في تصدير الأعمال، وإبرام العقود التي تشمل مجالات عديدة مثل تجارة السلاح، الطاقة، الاستثمارات، أما المفتاح الثالث هو انتهاء المواجهة الأيديولوجية إلى غير رجعة، وهو ما يسمح لروسيا بممارسة سياسة براغماتية بحسب الظروف[3]. وفي أطار محاولتنا تفسير انساق السلوك السياسي الروسي تجاه منطقة الخليج العربي، نستطيع أن نؤشر إلى إن مجملها يجري في إطار عناصر إستراتيجية السياسة الخارجية التي أعطت الأولوية للاعتبارات الاقتصادية، ولا تستند إلى أي اعتبارات إيديولوجية وإعطاء الأولوية للبراغماتية على حد تعبير ميدفيدف والتي تبدو في بعض الأحيان براغماتية مفرطة[4]. ومن هنا فان هناك حاجة روسية إلى إيجاد شركاء اقتصاديين، وأسواق تجارية وسوق

للسلاح، إذ تسعى روسيا إلى الحصول على مكاسب اقتصادية، لاسيما فرص للاستثمار والحصول على العملات الصعبة جراء بيعها أسلحة، وقد اتسمت هذا النسق السياسي بالحيوية والمبادرات الايجابية في الحقبة التي تولى فيها فلاديمير بوتين الحكم، وذلك عن طريق محاولات روسية لاستمالة دول خليجية للتعاون في قضايا ذات اهتمام مشترك بين الجانبين[5]، وهناك عاملان يؤثران في طبيعة هذه العلاقة ويوجهانها إلى أنساق أكثر عقلانية، الأول، طبيعة المصالح الروسية وتقدير الرد الأمريكي ومدى قدرة روسيا على التعامل مع هذا الرد وإمكاناتها في تعطيل مفاعيله، والآخر، تطور حركة الصراع في المنطقة الخليجية وطبيعة التحول في الموقف السياسي الخارجي الروسي وإمكانية توظيفها لمصلحة أمن المنطقة دون دفع روسيا لتسديد تكاليف سياسية مجانية[1]. واتساقاً مع ذلك ترتبط المصالح الروسية بثلاثة قطاعات رئيسة هي: قطاع الطاقة(النفط والغاز)، والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية، والتعاون العسكري، لاسيما إذا علمنا إن التعاون والتنسيق في مجال الطاقة يؤطر ضمن قمة أولويات السياسة الروسية حيال المنطقة الخليجية وحوله تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي مع دول الخليج العربي، ويلي ذلك أوجه التعاون الآخرى سواء في المجال التقني أو الاقتصادي أو الاستراتيجي العسكري، فقطاع الطاقة يمثل احد المجالات الأساسية والدعامة المستقبلية التي تتلاقى فيها المصالح الروسية– الخليجية، إذ إن روسيا تنظر إلى دول الخليج العربي كحلفاء لها في سوق الطاقة العالمية وليس منافسين أحداهما للآخر، وتبرز هنا مسالة التعاون والتنسيق بين روسيا ودول الخليج العربي بعدهما من اكبر منتجي ومصدري النفط والغاز في العالم، ويتم هذا التنسيق في إطار ثلاثة محاور أساسية[2]:

المحور الأول: الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان الحد الأدنى لأسعار النفط، وذلك عن طريق التحكم بحجم الإنتاج، لاسيما إن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب.

المحور الثاني: الاستثمارات الروسية في قطاع النفط الخليجي من جانب شركات النفط الروسية التي تقوم بعمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج.

المحور الثالث:أنشاء منتدى للدول المصدرة للغاز بمبادرة من روسيا وإيران وقطر، التي تمتلك احتياطات كبيرة من إمدادات الغاز العالمية، ولعل الهدف من وراء ذلك تحقيق إستراتيجية فك الارتباط بين أسعار النفط والغاز والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار، وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، مما يسهم في بلورة سوق عالمي للغاز ويسهم في تحقيق الاستقرار العالمي.

أذن تعزيز دور روسيا في حفظ الأمن الاستقرار في منطقة الخليج العربي دليل على الدور الايجابي الذي تعتزم روسيا القيام به في المنطقة ذلك الدور الذي يتصل اتصالاً مباشراً بالمصالح القومية الروسية، ويؤكد مصداقية ذلك ما أشار إليه فيكتور بوسفاليك بقوله:

إن السعي الروسي تجاه منطقة الخليج العربي يقوم بالدرجة الأساس على معيار المصلحة، فروسيا بحاجة إلى رأس المال الخليجي أكثر من حاجتها إلى خلق مواجهات مع أي طرف كان، فمحاولة إيجاد توازن مع كل الإطراف في المنطقة واثبات دورها كدولة يعتمد عليها من قبل دول الخليج العربي، ولذا فان روسيا في أطار تحركاتها تسعى إلى عدم تجاهل طرفي المعادلة في ميزان القوى على المستوى الإقليمي(السعودية، وإيران) من اجل بناء نسق سياسة خارجية ذات مغزى قادرة على استيعاب الأنساق المتباينة في المنطقة[3].

خامساً: السلوك السياسي الخارجي الروسي حيال الأزمة السورية:

في الواقع يجد الدعم المتنامي للنظام السوري من قبل روسيا الاتحادية مبرراته في العلاقات التاريخية التي جمعت البلدين، وفي مستوى التعاون الاقتصادي– العسكري، إذ سعت روسيا للحفاظ على العلاقات التقليدية ذات الطابع الاستراتيجي مع سوريا بالنظر إلى عمق وأهمية المصالح الإستراتيجية المشتركة والتي يدرك الروس أهمية تعزيزها وتطويرها وحمايتها، وهذا ما سنحاول مقاربته لفهم طبيعة النظرة الروسية إلى سوريا، لاسيما في ظل الظروف الراهنة التي تشهد فيها سوريا أزمة سياسية بنيوية تهدد الدولة بالانحلال والتفكك، فضلا عن تداعياته المباشرة على الدور والمكانة وحجم النفوذ الروسي المستقبلي في المنطقة[1]، لاسيما إذا علمنا إن العلاقة الروسية– السورية والنظرة إلى الواقع السوري تحكمها اعتبارات المصالح الجيو سياسية والاقتصادية ذات الطابع

الاستراتيجي، وهذا بالضبط ما يفسر الموقف الروسي من الأزمة السورية، واختلاف الموقف الروسي الجذري مع الموقف الغربي المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية بعد إن تم خذل روسيا وتنامي محاولات تهميش دورها في المغرب العربي بعد سقوط النظام الليبي هذا جانب، ومن جانب آخر إن سوريا ليست دولة غنية أو مصدراً أساسيا من مصادر إنتاج الطاقة العالمية، ولكن الموقع الجيوستراتيجي لسوريا وحجم تأثيرها على المنطقة بأسرها والذي يعطي رصيداً عالياً للنفوذ الروسي، وحجم التبادلات الاقتصادية والتجارية بين روسيا وسوريا، ولاسيما فيما يتعلق منها بصفقات السلاح الروسي، والموقع العسكري الاستراتيجي السوري وعده من وجهة النظر الروسية قاعدة عسكرية متقدمة* للنفوذ العسكري الروسي في المنطقة، فضلاً عن غيرها من العوامل والمصالح السياسية– الإستراتيجية المشتركة التي شكلت قاعدة صلبة للسلوك السياسي الخارجي الروسي حيال أهمية الحفاظ على المكانة والمستوى العالي من التنسيق ذي الطابع الاستراتيجي بين روسيا وسوريا، بسبب كل هذه العوامل يمكن القول إن هناك بعداً استراتيجياً في مقاربة روسيا للواقع السوري وعلاقتها به[2]، إذ تمثل سوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لروسيا، كما أنها تعد ذات أهمية رئيسة في حسابات بوتين، فموقع روسيا الجيوبوليتكي يجعلها ذات أهمية كبرى من إن يسمح بخسارتها، لاسيما إن الجبهة السورية تعد خط الدفاع الأول بالنسبة لسوريا في إطار الحرب ضد الإرهاب، إذ إن بوتين يعد إن الإسلام المتشدد هو التهديد الأمني الأكبر لبلاده، وعلى العموم فان المصلحة الروسية في الأزمة السورية تتعلق هذه المرة بمسألة بالغة الأهمية، فمن ناحية أولى هناك حاجة لروسيا في ظل ولاية ثالثة لبوتين إلى استعادة مكانة لائقة كدولة عظمى ضمن انساق النظام الدولي[3].

ولذا فقد شكل التعاطي الروسي مع مجريات الأزمة السورية المتجسد باليات العمل الدبلوماسي الروسي نقلة نوعية فرضت على المجتمع الدولي والإقليمي اخذ المواقف والمصالح الروسية في الحسبان خلال صياغة القرارات الدولية المتعلقة بسوريا، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن الأزمة السورية شكلت البوابة الثانية لتعزيز انساق السلوك السياسي الخارجي الروسي التي من خلالها سوف يتم إعادة بناء منظومة العلاقات

الدولية، وتعزيز مرتكزات النفوذ الروسي في منطقة الخليج العربي، لاسيما إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أشار في العام 2011 إلى انه ليس من الصواب القول بأننا خسرنا شيئا ما هناك نتيجة التغيرات الجارية في المنطقة العربية، إذ إن روسيا تقيم علاقات تعاونية قاعدتها مصالح روسيا الإستراتيجية وكيفية الدفاع عنها،[1]، وهذا ما عبر عنه الكسندر دوغيفين في كتابه((أسس الجيوبوليتكيا ومستقبل روسيا)) عندما كتب عن أهمية الدفاع الدائم عن مصالح البلاد العليا،[2] لذلك فان روسيا تحاول الدخول إلى منطقة الخليج العربي من خلال البوابة الواسعة وليس من إحدى البوابات، وهذا ما عبر عنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للرئيس السوري أثناء زيارته إلى روسيا في كانون الثاني العام 2007 قائلاً(إن سوريا صديقة ونسعى إلى إقامة دور جيد معها ونساعدها بكل القدرات الممكنة، ولكن سوريا تكون مخطئة إذا كانت تحاول أن تجرنا إلى حرب جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذا نرى إن العلاقة مع الدول الآخرى أيضا أساسية(الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي)، ولا نريد إن نكون طرف ضد آخر[3]، وهذا يقودنا بطبيعة الحال إلى تحليل نمط التحالفات الإقليمية ومدى تأثيرها في المصالح الإستراتيجية الروسية، لاسيما في منطقة الخليج العربي، إذ إن لهذه التحالفات أهمية خاصة بالنسبة لروسيا، ومن ثم فان السياسة الخارجية الروسية تراقب حركة هذه التحالفات بدقة وتحاول توظيف بعضها بما يتلاءم مع مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، والأقرب إلى الاحتمال إن تستمر السياسة الروسية في هذا الاتجاه، وقد تتجه إلى السعي لتشكيل تحالفات إقليمية جديدة أو المشاركة المباشرة فيها مع الأخذ بنظر الاعتبار المصالح الأمريكية في المنطقة[4]، ولذلك فأن مصالح روسيا تقع بين حدين، الأول، عدم الرغبة بالمواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب سوريا، والآخر، منع إسقاط النظام السوري بكل الوسائل غير العسكرية، وهنا نتوصل إلى المبادرة التي تقدمت بها روسيا كتسوية سياسية للازمة السورية، إذ إن الخطوط العامة للمبادرة تنقسم إلى أربع مراحل[5]:

1- انضمام سوريا إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيمياوية.

2- الكشف عن مقار إنتاج الأسلحة الكيمياوية والتخلص منها.

3- فحص ترسانة الأسلحة الكيمياوية السورية وتدميرها

4- طالبت كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية سوريا بتقديم قائمة بأسلحتها الكيماوية خلال أسبوع.

واتساقاً مع المبادرة الروسية المطروحة قرر الرئيس الأمريكي باراك أوباما مسايرة روسيا ولكن بدمج شروط جديدة مثل، ربط عدم الامتثال السوري بقرارات ملزمة من مجلس الأمن تحت إجراءات الفصل السابع، والتلويح بان الحشد البحري الأمريكي هو من اجبر النظام السوري على الانصياع، وفي الوقت ذاته سيبقى الحشد العسكري مستمرا حتى التحقق من نيات النظام السوري، بمعنى آخر يريد اوباما يقول إن سياسته الصارمة حيال الأزمة السورية* هي سبب نزع السلاح الكيمياوي وليست المبادرة الروسية هذا من جانب، ولكن من جانب آخر أشار بوتين إلى إن تخلي سوريا عن سلاحها الكيمياوي يكتسب مغزى فعلياً فقط عندما نسمع بتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن توظيف القوة العسكرية، وهذا يعني إن الكرملين وضع شرطاً لإنجاح المبادرة الروسية يكمن في ضرورة عدم استخدام القوة العسكرية لحل الأزمة السورية[1].

ولذا فقد أثار نجاح انساق السلوك السياسي الخارجي الروسي في إدارة الأزمة السورية وإسقاط خيار التدخل العسكري الأمريكي لمصلحة الحلول السلمية الروسية، جملة من التساؤلات حول طبيعة وحجم الدور الذي ستمارسه روسيا على مستوى العالم في المستقبل، وهل التدخل الروسي القوي في سوريا جاء حفاظاً على الحليف التقليدي المتبقي في المنطقة؟، ام كان تحركاً يهدف إلى إعادة الاعتبار لروسيا وإنذارا بعودة قوية للعب ادوار قيادية في الساحة الدولية بعد غياب عقود، ولاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي؟، وهل المناخ الدولي الراهن في ظل النفوذ الكبير والمؤثر للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الاتحاد الأوربي سيسمح لروسيا بممارسة أدوار قيادية على مستوى النظام الدولي؟

للإجابة عن هذه التساؤلات نرى إن هناك فريق يقر بأن روسيا تتجه نحو مزيد من تفعيل الدور في السياسة الدولية وتسعى بشكل حثيث لإعادة مكانتها كدولة عظمى في العالم، وفريق آخر يرى إن ما حققته روسيا مؤخراً من نجاحات على المستوى الدبلوماسي،

ولاسيما فيما يتعلق بالأزمة السورية لا يتعدى موقف طبيعي لدولة فقدت أغلب حلفائها في المنطقة بعدما أطيح بهم في ثورات الربيع العربي، فضلاً عن إن هناك معطيات على الساحة الإقليمية والدولية تجعلنا نقترب أكثر من إمكانية اضطلاع روسيا بممارسة دور بارز على مستوى النظام الدولي، ولعل مجريات الأحداث التي شهدها العالم، ولاسيما المنطقة العربية شكلت عوامل تحفيز مهمة نحو توجه روسي حقيقي لاستعادة مكانتها ودورها المفقود، ولعل من ابرز هذه المحفزات إخفاق أداء السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية والتغيير الجذري الذي رسمته للأنظمة العربية التقليدية من خلال ثورات الربيع العربي، كما إن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت قدرتها على حسم التأييد الأوربي لمصلحة سياساتها في العالم، ومن المرجح أن يشكل موقف روسيا في الأزمة السورية بوابة الدخول الثانية للمنطقة العربية على نحو ما شكل موقف ودور الاتحاد السوفيتي السابق من أزمة السويس عام 1957 بوابة الدخول الأول للمنطقة، ولعل هذه المؤشرات تعد اعتبارات أساسية ومفصلية في المقاربة الروسية للتحديات والأحداث المستقبلية مما يعطي مؤشرا قويا حول أفاق الدور الروسي واتجاهات ترسيم مساراته مستقبلاً، على إيه حال فأن مستقبل السياسات الروسية– الأمريكية في المنطقة العربية يتوقف على كيفية إدارة وحل الأزمة السورية، والتي ستحدد شكل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية في منطقة الخليج العربي لاحقاً[2].

الخاتمة

لقد سعت روسيا الاتحادية إلى إثبات وجودها في منطقة الخليج العربي، نظراً لموقعها الاستراتيجي، إذ تحاذي حدودها الجنوبية ومنطقة بحر قزوين واسيا الوسطى، وإزاء ذلك عدت روسيا إن أمنها لا ينفصل عن امن الخليج العربي الذي يعد حيوياً لتوجهات الإستراتيجية الروسية، ومن هنا طرحت روسيا العام 2001 مشروع المنظومة الأمنية الخليجية، والتنسيق بشأن تخطيط سياسات الطاقة في إطار محاولة روسيا أن تكون فاعلاً أساسيا في العديد من القضايا على المستوى العالمي، إذ تسعى الإستراتيجية الروسية إلى مد جسور التواصل مع منطقة الخليج العربي، نظراً لما تمثله من أهمية إستراتيجية ليس

فقط بالنسبة لروسيا وإنما بالنسبة لجميع الدول الساعية لدور إقليمي أو دولي فاعل ومؤثر، ويكتسب الخليج العربي أهمية حيوية في الإستراتيجية الروسية في ظل محاولة روسيا استرداد مكانتها كقوة عظمى، مما يفرض عليها ضرورة أظهار ثقلها على الصعيد الدولي، لاسيما بعد غزو أفغانستان العام 2001، والحرب الأمريكية على العراق، وتدهور الوضع الأمني في الشرق الأوسط وتداعياته التي قد تضر بمنطقة أسيا الوسطى والقوقاز وربما روسيا نفسها، ومن هنا مثلت دول الخليج العربي بعداً استراتيجياً مهماً في الإدراك الروسي.

واتساقاً مع ذلك، فقد توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات الآتية:

1- مزاحمة روسيا للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي من اجل إنهاكها استراتيجياً لإعادة حساب موازين القوى العالمية، سيما إن روسيا الاتحادية ترفض أن تظل قوة عالمية من الدرجة الثانية، فقد وقفت إلى جانب إيران في بناء مفاعل بوشهر النووي وزودت الأخيرة بقدرات تكنولوجية، وأسهمت في طرح مبادرة سياسية لحل الأزمة السورية في مقابل إسقاط حسابات توظيف القوة العسكرية ضد سوريا.

2- تحقيق المكاسب الاقتصادية عبر تنشيط صادراتها من العتاد العسكري بأثمان السوق الحالية إلى إيران، كذلك شملت مباحثات الرئيس بوتين مع السعودية بيعها دبابات(T90) الروسية المتطورة، ومن هنا فأن البديل الروسي يطرح نفسه بقوة، لاسيما إن روسيا هي المنافس الأول للولايات المتحدة الأمريكية في سوق السلاح للعام 2008-2009 وفقاً لتقرير معهد ستوكهولم للسلام الدولي، إذ إن منطقة الخليج العربي تعد من أكثر مناطق العالم استيراداً للأسلحة، مما يفرض ضرورة تقارب روسيا مع دول الخليج لتحقيق التوازن والتنسيق في المجالات الأمنية- الإقليمية.

3- ترتبط المصالح الروسية بثلاثة قطاعات رئيسة هي: قطاع إمدادات الطاقة، والتعاون الفني في المجالات الصناعية والتنموية، والتعاون العسكري، لاسيما إذا علمنا إن التعاون والتنسيق في مجال الطاقة يؤطر ضمن أولويات السياسة

الروسية حيال المنطقة الخليجية، وحوله تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي مع دول الخليج العربي، ولذا تبرز مسألة التنسيق والتعاون بين روسيا ودول الخليج العربي بعدهما من اكبر منتجي ومصدري النفط والغاز في العالم، ويتم هذا التنسيق في إطار ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان الحد الأدنى لأسعار النفط، وذلك عن طريق التحكم بمعدلات الإنتاج، لاسيما إن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب.

المحور الثاني: الاستثمارات الروسية في قطاع النفط الخليجي من جانب الشركات الروسية.

المحور الثالث: إنشاء منتدى للدول المصدرة للغاز بمبادرة من روسيا وإيران وقطر، ولعل الهدف من وراء ذلك تحقيق إستراتيجية فلك الارتباط بين أسعار النفط والغاز والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار، وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، مما يسهم في بلورة سوق عالمي للغاز وتحقيق الاستقرار العالمي.

4- لقد تبلور السلوك السياسي الخارجي الروسي حيال العراق من خلال موقفها الرافض للحرب الأمريكية على العراق العام 2003، وذلك لاعتبارات إستراتيجية- اقتصادية، فالسلوك السياسي الروسي استند إلى الخشية من تداعيات هذه الحرب، مثلاً مسألة وجود قوات أمريكية ضخمة على مقربة من التخوم الجنوبية لروسيا، فضلاً عن انعكاسات الحرب الأمريكية تجاه العراق على الميزان الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي.

5- اعتمدت روسيا في تفعيل انساق سياستها الخارجية حيال دول الخليج العربي على العديد من السياسات منها، التخلي عن الأفكار الإيديولوجية التي كانت تثير مخاوف لدى بعض دول الخليج العربي، وإتباع سياسة خارجية متوازن وفاعلة إزاء القضايا الحساسة مثل امن الخليج العربي، وإشكالية الملف النووي الإيراني.

6- إن تعزيز العلاقات الروسية- الخليجية، سوف لن يكون على حساب العلاقات الروسية- الإيرانية، فروسيا تدرك جيداً إن الأخذ بإجراءات خاطئة تجاه الأزمة النووية الإيرانية سيضر بمصالحها المتميزة مع إيران، فضلاً عن إن الفراغ الذي سينشأ يمكن سده من قبل قوى إقليمية مثل الصين والهند الساعيتين لتعزيز توجهاتهما حيال المنطقة الخليجية.

7- إن التعاون الروسي- الخليجي لا يستهدف بناء تحالف استراتيجي على حساب تحالف دول الخليج العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والدليل على ذلك ما عبر عنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بوضوح خلال زيارته إلى السعودية العام 2008، حين قال((لا نريد أن ننافس التحالف الأمريكي مع دول الخليج العربي، وإنما نريد شراكة إستراتيجية قوامها المجال التقني- الاقتصادي، لاسيما في مجال إمدادات الطاقة، فضلاً عن إن العلاقات الروسية- الإيرانية لا يمكن إن تتحول إلى تحالف استراتيجي طويل الأمد، نظرا لطبيعة العلاقة المعقدة والمتشابكة مابين الطرفين، فروسيا ترغب في تعزيز نفوذها في أسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين، وبالمقابل لإيران مصالح متشابهة، فكل منهما يسعى إلى منع تعزيز النفوذ الإقليمي للطرف الآخر.

8- تتمحور توجهات السياسة الخارجية الروسية حول إقامة علاقات اقتصادية مع دول الخليج العربي، لاسيما في مجال إمدادات الطاقة، في حين إن طبيعة العلاقات بين روسيا وإيران ذات مديات تكتيكية، وللدلالة على ذلك نستطيع أن نؤشر موافقة روسيا على القرار رقم(1929) ومرسوم حظر تسليم منظومات صواريخ الدفاع الجوي من طراز أس-300 وأسلحة آخرى إلى إيران.

9- إن مصالح روسيا تقع بين حدين، الأول، عدم الرغبة بالمواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب سوريا، والآخر، منع إسقاط النظام السوري بكل الوسائل غير العسكرية، وهنا نتوصل إلى نجاح انساق السلوك السياسي

الخارجي الروسي في إدارة الأزمة السورية وإسقاط خيار التدخل العسكري الأمريكي لمصلحة الحلول السلمية(المبادرة السورية).

10- على الرغم من المحددات التي تعترض سبيل تطوير وتفعيل التعاون الروسي- الخليجي، فهناك العديد من المستجدات الإقليمية والدولية التي قد تصحح المسار وتؤدي إلى الإسراع بخطى التقارب الروسي- الخليجي، ومنها التقارب الأمريكي- الإيراني، وزيادة المخاوف الخليجية إزاء ذلك التقارب وتزايد احتمالات التوصل إلى تسوية مع إيران، مع احتفاظ الأخيرة ببرنامجها النووي المدعوم من قبل روسيا، الأمر الذي سينال من المكانة الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية ويفتح المجال لعودة الدور الإقليمي والفاعل لروسيا الاتحادية.

11- إن علاقات دول الخليج العربي مع أي قوة خارجية بحجم روسيا لا تتشكل في الغالب خارج مقاربة العلاقات الأمريكية- الخليجية، أما بالنسبة إلى روسيا فأن الأمر قد يختلف، إذ إن الغرب يحتاج اليوم إلى تعاون الروس معه في إطار منظومة واسعة من القضايا الدولية والإقليمية، ومنها الوضع المرتبط بمنطقة الخليج العربي، لاسيما إن تطورات البيئتين الدولية والإقليمية قد خدمت روسيا في هذا الاتجاه في ظل ما تشهده علاقات روسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية من تحسن وتقارب في وجهات النظر حول كثير من قضايا الأمن الدولي والإقليمي.

---

(1) عبد الجبار عطيوي جاسم، ملاحظات حول تغلغل أساليب النفوذ الأوربي في الخليج العربي قبل الحرب العالمية الأولى، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد 10، 1978، ص43 .

(2) جورج شكري كتن، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها، دراسات إستراتيجية، العدد(53)، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص 11.

(3)Johns, Hopkins ; The (Persian) Gulf States , London , 1981 , p.42 .

(4) لمزيد من التفاصيل ينظر الفيرافاراخوفا ، المراسلات الدبلوماسية والمراسلات الشخصية المتعلقة بمسقط من خلال الوثائق التاريخية بأرشيف السياسة الخارجية لإمبراطورية روسيا في موسكو لعام 1902-1905 ، مجلة الوثيقة، مركز الوثائق التاريخية، العدد 46 ، السنة 23 ، البحرين، تموز، 2004،ص 132-134.

(1) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، جـ2، الكويت ، منشورات ذات السلاسل (د.ت)، ص153 .

* واسمه جورج ناثينال كرزن . لمزيد من المعلومات عن نشأته وحياته السياسية ينظر:

Earl of Ronald shay ; The Life of Lord Curzon , 2 Vol., London , 1928 .

(2)Curzon; Persia and the Persian Question , Vol. II , London , 1892 , p. 465.

(3) مصطفى عبد القادر النجار، دراسات في تأريخ الخليج العربي المعاصر ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1977 ، ص7 .

(4) لمزيد من التفاصيل عن بنود الاتفاقية الكويتية – البريطانية عام 1899 ينظر :

C.U. Atchison ; A Collection of Treaties Engagements and Sands, Vol. XI, Delhi, 1933 , p. 202.

* إذ يرجع ابتعاد روسيا عن دول الخليج العربي إلى إن إحدى دعائم إستراتيجية بريطانيا العظمى في الشرق تمثلت في منع التمدد الروسي باتجاه الهند وما خلفها أو ما يعرف بالمياه الدافئة.

(5) بدر الدين عباس الخصوصي ، الخليج العربي والمطامع الاستعمارية ، مجلة كلية الآداب والتربية ، العددان (3–4)، جامعة الكويت ، الكويت، حزيران، 1973،ص 246.

(1) علي أبا حسين ، ب.ك. نارين ، لمحة في بعض الوثائق التاريخية حول العوامل المؤثرة على المصالح الاقتصادية البريطانية في الخليج العربي ، مجلة الوثيقة ، العدد 13 ، السنة 7 ، 1988 ، ص22، وللمزيد من التفاصيل انظر: مصطفى عبد القادر النجار، مصدر سبق ذكره، ص75–76 .

(2)H.J. Whigham ; The Persian Problem , London , 1903, p. 56 .

(3)Ravinder, Kumar; India and the (Persian) Gulf Region (1858–1907) India, 1965,p.141–142.

(4) لمزيد من التفاصيل ينظر : جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1840–1914، الكويت ، 1974، ص393–394.

(1) إبراهيم عرفات، إعادة التعريف الإقليمي في رابطة الدول المستقلة وأثرها على النظام الإقليمي العربي، ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، يونيو، 1994، ص 544. وكذلك انظر: نورهان الشيخ، السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة قضايا إستراتيجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، السنة(3)، العدد(13)، دمشق، يناير، 1998، ص 8.

(2) جيفري مانكوف، روسيا والغرب نظرة ابعد مدى، ترجمة: جمال صالح أبو ناصر، مراجعة: محمد مجد الدين باكير، مجلة الثقافة العالمية، السنة(26)، العدد(148)، مايو، 2008، ص 18.

(3) نبيه الأصفهاني، انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(131)، القاهرة، يناير، 1998، ص 267.

(4) نبيه الأصفهاني، السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(136)، القاهرة، ابريل، 1999، ص 225.

(5) المصدر نفسه، ص 226.

[1] جورج فريدمان، مبدأ ميدفيدف والإستراتيجية الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(31)، العدد(356)، بيروت، أكتوبر، 2008، ص123–124.

[2] نبيه الأصفهاني، مستقبل التعاون الروسي– الإيراني في ضوء التقارب الأخير، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(144)، القاهرة، ابريل، 2008، ص 161–162.

[3] ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة: (بسام شيحة)، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت،2006، ص ص 469–471.

* مجلة سياسية روسية متخصصة بالدراسات الروسية وشؤون رابطة دول الكومنولث المستقلة.

[1] المصدر نفسه، ص 470–471.

[2] علي ماجد، روسيا والاتحاد الأوربي، صحيفة الحياة، العدد(13)، لندن، مايو، 2010.

[3] نقلاً عن: موقع روسيا اليوم، حديث الرئيس ميدفيدف لمحطة تلفزيونية دنماركية، 22 ابريل 2010.

* رئيس لجن الشؤون الخارجية في المجلس الأعلى للبرلمان الروسي.

[1] أوين ماثيوز وآنا نيمتسوفا، عقيدة ميدفيدف، مجلة النيوزويك باللغة العربية، العدد(2)، كانون الأول، 2008.

[2] عبد الجليل زيد المرهون، روسيا والخليج الفرص والتحديات، الموقع على الرابط:

www.aljazeera.net19/3/2007

[3] عبد الجليل زيد المرهون، مصدر سبق ذكره.

* النائب الأول لرئيس أركان القوات المسلحة الروسية

[1] وكالة الأنباء الكويتية، في 2000/7/31.

[2] عبد الرحمن سعد، روسيا.. عقيدتنا الجديدة تقتضي الوجود العسكري في الخليج، موقع إسلام اون لاين، الموقع على الرابط: www.islamongine.net,1/8/2000

[3] وكالة الأنباء الكويتية، في 2000/7/31.

[4] مغازي البدراوي، السعودية وروسيا علاقات قديمة وأفاق جديدة، مجلة أراء، مركز الخليج للأبحاث، النسخة الالكترونية، أبو ظبي، آذار، 2007.

[5] يلينا ميلكوميان، روسيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية تعدد المصالح المشتركة، وكالة الأنباء الروسية نوفوستي، في 2007/2/12، الموقع على الرابط: www.rian.ru/anaiytics

[6] مغازي البدراوي، مصدر سبق ذكره.

[7] وكالة الأنباء الكويتية، في 2007/3/22.

[1] وكالة الأنباء الكويتية، في 2007/2/27.

[2] طائرة روسية تقل وفداً نفطياً تهبط في مطار بغداد، البوابة الإعلامي، الموقع على الرابط:

www.albawaba.com,17/9/2000

[3] كارتوزوف لا توجد أدلة تثبت تورط العراق بهجمات 11 من سبتمبر، كونا وكالة الأنباء الكويتية، الشؤون السياسية، الموقع على الرابط: www.Kuna.net,22/10/2011

[4] علي حسين باكير، روسيا وسياسة المحاور في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة العصر الالكترونية، 2005/3/16، الموقع على الرابط: www.alasr.ws/index,30/9/2011

(5)Robert freedman,Russia and the middle east under Putin, Qrtadogu Etutleri, volume.2, No.3, July, 2010,p.18.

[1] عماد جاسم محمد، العلاقات الروسية– التركية بعد عام 1991 وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008، ص 142.

(2)Robert Freedman, Russia, Iran and the Nuclear Question: The Putin Record, Carlisle, Pennsylvania: The strategic Institute of the US Army war College, 2006, p.12-13.

(3)Robert Freedman, Russia and Middle east, Op.Cit,p.21.

[4] محمد عز العرب، العلاقات السعودية– الروسية من الافتراق إلى الاتفاق، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(154)، القاهرة، أكتوبر، 2003، ص 187.

[1] مغازي البدراوي، روسيا ودول الخليج أفاق للتعاون والشراكة، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، أيار، 2006.

[2] وكالة الأنباء الكويتية، في 2006/3/2

[3] عبد العزيز بن عثمان صقر، زيارة بوتين ترسيخ لأواصر العلاقات الروسية الخليجية، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث،أبو ظبي، آذار، 2007.

[4] بافل كاتوف، موسكو والرياض خطوات صغيرة نحو هدف كبير، وكالة الأنباء الروسية نوفوستي، في 2007/2/11، الموقع على الرابط www.rian.ru

[5] زيارة الأمير عبد الله إلى موسكو تنعش العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة وروسيا، صحيفة الرياض الاقتصادي، العدد(12858)، في 2006/11/8، الموقع على الرابط: www.alriadh.com

[6] زيارة الرئيس بوتين إلى الرياض نحو أفاق جديدة لتطوير العلاقات الثنائية، وكالة الأنباء الروسية نوفوستي، في 2007/2/18، الموقع على الرابط: www.rian.ru

* بدأت روسيا بتشغيل منظومة غلوناس العالمية للملاحة الفضائية الشبيهة بنظام GPS الأمريكي عام 1993، وتستعمل هذه المنظومة للإغراض العسكرية والمدنية على أراضي روسيا الاتحادية وتضم 18 قمراً من أصل 24 يجب أن تنشر في إطارها.

[1] نقلا عن: وكالة الأنباء الكويتية، في 2007/3/23.

[2] قطر تسعى إلى إقامة علاقات خاصة مع روسيا، وكالة الأنباء الروسية نوفوستي، في 2007/2/13، الموقع على الرابط: www.ar.rian.ru

[3] المصدر نفسه.

[4] نفسه.

[5] العلاقات الروسية – الإماراتية، وكالة الأنباء الروسية نوفوستي، في 2003/6/1، الموقع على الرابط: w.rian.ru

[6] فيكتور ليبيديف، روسيا في معرض الدفاع أيدكس 2007 في أبو ظبي، في 2003/6/1، الموقع على الرابط:www.rian.ru

[7] العلاقات الروسية – الكويتية، وكالة الأنباء الروسية نوفوستي، في 2003/6/1، الموقع على الرابط: www.rian.ru

[1] عبد الرحمن سعد، روسيا.. عقيدتنا الجديدة تقتضي الوجود العسكري في الخليج، موقع إسلام أون لاين، في 2000/8/1 ، الموقع على الرابط: www.islamonline.net

[2] أحمد إبراهيم محمود، العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(154)، القاهرة، تشرين الأول، 2003، ص 115.

[3] روسيا اليوم،الموقع على الرابط: www.arabic.rt.com/news,9/4/2009

[4] روسيا اليوم، الموقع على الرابط: www.arabic.rt.com/news,9/4/2009

(5)Robert freedman,Russia and middle east, op.cit,p.30.

(6) عبد الناصر سرور، الصراع الاستراتيجي الأمريكي– الروسي في أسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة 1991– 2007، مجلة جامعة الأزهر، المجلد(11)، العدد(1)، القاهرة، 2009، ص 53.

(1)Katz mark,Russian- Iranian relation in the Ahmadinegad Era, Middle east Journal, VoL.62,No..2,April, 2008, p.202.

(2) أحمد عبد الحليم، الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(147)، القاهرة، كانون الثاني، 2002، ص 198–199.

(3) عماد فوزي الشعيبي، البرنامج النووي الإيراني بين الحقائق والتضخيم، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد(48)، أبو ظبي، أيلول، 2008، ص 28–29.

(4) إبراهيم احمد محمود، التعاون النووي بين روسيا وإيران، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(8)، القاهرة، آذار، 2001، ص 23.

(5) أنوش احتشامي، البرنامج النووي الإيراني: التحديات والخيارات، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد(48)، أبو ظبي، أيلول، 2008، ص 26.

(1) أحمد عبد الله ناهي، روسيا والملف النووي الإيراني، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد(48)، ابوظبي، أيلول، 2008، ص 54–55.

(2) جورج فريدمان، مبدأ ميدفيدف والإستراتيجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص 123.

(3) ماجد بن عبد العزيز التركي، العلاقات الروسية– الإيرانية وتقاطعاتها الخليجية، صحيفة الحياة اللندنية، 2009/5/31.

(4) بشير عبد الفتاح، أبعاد التعاون العسكري بين روسيا وإيران، موقع البينة، 2001/4/19، الموقع على الرابط:
www.albainah.net,28/12/2011

(1) صحيفة السياسي الالكترونية، روسيا– إيران على طريق التحالف ضد الغرب، موقع البينة 2009/8/18، الموقع على الرابط: www.albainah.net,23/12/2011

(2) صحيفة السياسي الالكترونية، مصدر سبق ذكره.

(3) ظافر محمد العجمي، امن الخليج تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006،ص 585–586.

(4) ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي وإسلامي في الخليج، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 97.

(5) محمد نور الدين ضياء العمري، القدرة النووية الإيرانية وانعكاساتها الإقليمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005، ص 132.

(1) وائل محمد إسماعيل، الاتفاقيات الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي وانعكاساتها السلبية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد(9)، بغداد، 2000، ص 27.

(2) محمد نور الدين ضياء العمري، مصدر سبق ذكره، ص 136.

(3) ياسين سويد، مصدر سبق ذكره، ص 95.

(4) المصدر نفسه، ص 85.

(5) أوين ماثيوز، وإنا نيمتسونا، مصدر سبق ذكره.

(1) علي ماجد، سياسة روسيا الجديدة في الشرق الأوسط، صحيفة الحياة، العدد(22)، لندن، شباط، 2010.

(2) بول سالم، تنافس القوى العظمى على مستقبل الشرق الأوسط، صحيفة الحياة، العدد(15)، لندن، ابريل، 2010.

(3) سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2003، ص 89.وكذلك انظر: عبد الحميد العيد موساوي،السياسة الروسية في الشرق الأوسط الكبير أو(فن إقامة علاقات الصداقة مع كل دول العالم)،مجلة العلوم السياسية، العدد(42)،كانون الثاني– حزيران، بغداد،2011، ص 168.

(4) المصدر نفسه، ص 173.

(5) خالد ممدوح ألعزي، العالم العربي والإسلامي في الإستراتيجية الروسية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، 2004/5/20، الموقع على الرابط: www.asharaqalarabi.org.uk,8/2/2012

(1) عبد الحميد العيد موساوي، مصدر سبق ذكره،ص 173–174.

(2) نورهان الشيخ، السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط، صحيفة دراسات شرق أوسطية، المجلد(15)، العدد(56)، صيف، 2011.

(3) غسان ألعزي، روسيا وسياسة الغموض في الشرق الأوسط، صحيفة الخليج الإماراتية، العدد(30)، مايو، 2010.

(4) أشرف صباغ، الدور الروسي في تسوية المشكلات بين إسرائيل والفلسطينيين، الموقع على الرابط www.elaph.com,6/3/2011.

(5) عمر كوش،الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، الموقع على الرابط: www.aljazeera.net,17/2/2010

(1) ملتقى العلاقات العربية– الروسية، الموقع على الرابط: www.aljazeera.net,24/2/2009

(2) عزوز المقدم، ماذا يمثل امن منطقة الخليج بالنسبة الى روسيا، صحيفة الوسط البحرينية، العدد(1794)، 2007/8/5.وكذلك انظر: نورهان الشيخ،مصالح ثابتة ومعطيات جديدة.. السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، الموقع على الرابط: www.aljazeera.net,4/9/2012

(3) عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات سياسية، العدد(35)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ب.ت، ص 175–177.

(1) زهير فياض، جوهر السياسة الروسية في المشرق العربي، الموقع على الرابط: www.Tahawolat.net,6/8/2011

* ينظر إلى البحر المتوسط على انه منطقة مهمة استراتيجياً تهدف روسيا إلى تأمين وجود بحري مناسب فيها، وذلك لاستيعاب تمركز معظم أسطول البحر الأسود الروسي فيها، فالروس يعدون طرطوس بوابة إستراتيجية ليس للبحر المتوسط فحسب، بل إلى المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، والبحر الأحمر والقرن الإفريقي عبر قناة السويس،عليه تسعى البحرية الروسية للتوسع خارج مديات منطقتها الساحلية، لذا فهي تدرس إمكانية الإفادة من التسهيلات السورية المقدمة إليها من اجل إنشاء قاعدة لعملياتها المتوسطية في مدينة طرطوس، إذ ترى روسيا في التحالف مع سوريا وسيلة لإرساء ثقل موازن في مقابل التأثير الأمريكي في المنطقة من جانب، ومن جانب آخر للرد على تمدد الناتو في وسط وشرق أوربا، ونشر منظومة الدرع الصاروخي الأمريكي على مقربة من التخوم الروسية، انظر: الكس خلبنيكوف، لماذا تقف روسيا إلى جانب سوريا، ملحق خاص، تحرير، رندة حيدر، مختارات من الصحف العبرية، نشرة يومية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2011/9/30.

(2) المصدر نفسه.

(3) احمد دياب، هل تسترجع روسيا تاريخها السوفيتي في الشرق الأوسط.. حلفاء روسيا وارث بريجنيف، الموقع على الرابط: www.majalla.com/arab/5/10/2013

(1) زهير فياض، مصدر سبق ذكره.

(2) حمزة عباس جمول، المنازلات الروسية– الأمريكية... والشعرة التي لا تنقطع، الموقع على الرابط: www.al-akhbar.com,22/4/2013

(3) خالد ممدوح ألعزي، سياسة روسيا في دول العالم العربي، الحوار المتمدن، العدد(3696)، 2012/4/12، الموقع على الرابط: www.ahewar.org,14/8/2013

(4) محمد سعد أبو عامود، روسيا حضور جديد في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، الموقع على الرابط: www.digital ahram.org,7/11/2012

(5) احمد دياب، مصدر سبق ذكره.

* في حزيران العام 2011 عبر نائب السفير الروسي في الأمم المتحدة الكسندر يانكين عن موقف روسيا الرسمي من الأزمة السورية بقوله: لايشكل الوضع الحالي في سوريا على الرغم من ازدياد التشنج والمواجهة تهديداً للسلام والأمن الدوليين، نحن نعتبر إن ما يمكن إن يشكل تهديداً حقيقياً لأمن المنطقة هو التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية، لاسيما المحاولات لفرض سيناريوهات جاهزة لمصلحة هذا الطرف أو ذاك. للمزيد من التفاصيل انظر، الكس خلبنيكوف،مصدر سبق ذكره.

(1) المصدر نفسه.

(2) محمد محمود دياب، روسيا الدور والمكانة، الموقع على الرابط: www.amad/ps/ar,29/10/2013

للمزيد من التفاصيل ينظر: فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية: انعكاسات على الأمن العالمي، سلسلة محاضرات(99)،ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2006.